



في حوار مع أول مدير للهيئة العامة للصناعة الدكتور ناصر محمد العجيل :
مستقبل واعد للقطاع الصناعي في الكويت

VISA
Signature

التجاري
Al-Tijari



باقة من الامتيازات الحصرية



5

سنوات اشتراك

مجاني

+

3% استرداد نقدي

4000 1234 5678 9010

GOOD
THRU 12/24

CARDHOLDER NAME



Scan me

اطلب بطاقتك الآن!



AltijariCBK Commercial Bank of Kuwait

50888225

1 888 225 cbk.com

التجاري... هو اختياري



يحل علينا عام 2020، حاملاً بين جنباته العديد من التطلعات والطموحات للقطاع الصناعي، مدعوماً من القيادة السياسية الممثلة في حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح- حفظه الله ورعاه- والذي تحل الذكرى الرابعة عشرة لتولي - سموه - مقاليد الحكم في 29 يناير 2020، وهي ذكرى تجسد سيرة وطن وتاريخ أمة، وإنجاز متواصل من أجل خير الكويت وأبنائها في الحاضر والمستقبل.

ويرصد العدد الجديد من مجلتكم "الصناعة والتنمية" سيمفونية الحب والعطاء في خدمة أهل الكويت من رواد الصناعة، وحملة مشاعل التنمية من أبنائها؛ حيث أكد معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر عبد الله الروضان اهتمام القيادة السياسية بالقطاع الصناعي في مختلف المجالات، وتشجيعه الكبير لأبناء الكويت للعمل فيه، باعتباره مصدراً رئيسياً للدخل القومي بعد القطاع النفطي، وكونه ركيزة رئيسية من ركائز " كويت جديدة 2035 " لتنويع مصادر الدخل وزيادة الإيرادات غير النفطية في مختلف القطاعات.

وأكد الروضان : أنه ليس أدل اهتماماً من قبل القيادة السياسية والحكومة بالقطاع الصناعي من أنها خصصت جائزة باسم حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - للمصانع المتميزة، وهو اهتمام يحرص على المشاركة فيه كل المصانع الكويتية التي تحرص على الابتكار والإبداع والتطور.

وتجدون بين أيديكم مجموعة من بشائر الخير يحملها لكم مدير عام الهيئة العامة للصناعة السيد / عبد الكريم تقي عبد الكريم الذي دأب دائماً على الإعلان عن كل ما هو جديد ومتميز لخدمة العاملين بالقطاع الصناعي في مختلف المجالات، فقد أشار إلى أن نتائج الدراسة القانونية والمالية والفنية لمشروع إنشاء مدينة النعائم الصناعية ستظهر نتائجها خلال 9 أشهر، وذلك بالتعاون مع بنك التنمية الصيني، مستدرِكاً أن الهيئة العامة للصناعة ستقوم بإطلاق خدمات جديدة ومبتكرة لتطوير الخدمة المقدمة لمراجعيها من القطاع الخاص وأصحاب المصانع والرواد، والتي من أهمها إطلاق شاشة تفاعلية يديرها موظفو الهيئة لتلبية احتياجات المراجعين على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

وقد حرصت مجلة الصناعة والتنمية في لقاء العدد على إجراء حوار مع أول مدير عام لها الدكتور ناصر محمد العجيل الذي أكد أن القطاع الصناعي ينتظره مستقبل واعد مع تنفيذ رؤية الكويت التنموية الشاملة 2035، والتي تجسد - بحق - ميلاداً جديداً للنهضة الشاملة للكويت.

ويستعرض العدد ضمن أبوابه الثابتة: حصاد الهيئة ومصانع من بلدنا والتقارير والتحقيقات الخاصة، وكل ما هو جديد في القطاع الصناعي على المستويين المحلي والعالمي، سعياً من هيئة التحرير إلى تحقيق الوعي الصناعي الشامل والكامل للمسؤولين والمهتمين والمتخصصين في كل المجالات الصناعية، سائلين المولى- عز وجل- تحقيق الاستفادة، وأن يكون لمجلة "الصناعة والتنمية" بصمة حقيقية في تطوير وتنمية القطاع الصناعي.

مع تقيات أسرة التحرير..

رؤية

أماكن انتشارنا

الجهات الحكومية

- مجلس الأمة
- المجلس البلدي
- وزارة الصحة
- وزارة الأشغال العامة
- وزارة الإعلام
- وزارة الداخلية
- وزارة التربية
- الإدارة العامة للجمارك
- بلدية الكويت
- وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة الخارجية
- وزارة الكهرباء والماء
- وزارة التعليم العالي
- الهيئة العامة للبيئة
- الهيئة العامة للشباب
- الهيئة العامة للرياضة
- الهيئة العامة للاستثمار
- هيئة أسواق المال
- الهيئة العامة للقوى العاملة
- الإدارة العامة للإطفاء
- الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- المؤسسة العامة للرعاية السكنية
- الإدارة العامة للجمارك
- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
- معهد الكويت للأبحاث العلمية
- غرفة تجارة وصناعة الكويت
- ديوان المحاسبة
- الجهاز المركزي للمناقصات العامة
- سوق الكويت للأوراق المالية
- هيئة تشجيع الاستثمار المباشر
- هيئة النزاهة
- هيئة الغذاء والتغذية



القطاع الصناعي

- جميع المصانع المحلية



هيئات دولية واقليمية

- هيئة التقييس لمجلس التعاون لدول الخليج العربي (GISO)
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (ADMO)
- منظمة الاستشارات الصناعية
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)
- صندوق النقد العربي
- المنظمة العربية للتنمية الاقتصادية
- المصدرة للبترول (أوبك)
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
- المنظمة العربية للتنمية الاقتصادية
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية



جمعيات النفع العام

- جمعية المهندسين
- جمعية المحامين
- جمعية الصحفيين
- اتحاد الشركات الاستثمارية
- اتحاد العقاريين في الكويت
- اتحاد المصارف
- جمعية العلاقات العامة
- الجمعية الاقتصادية الكويتية



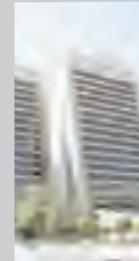
النوادي الصحية:

- نادي فلक्स
- نادي بلايبيوم الصحي
- سيركت بلس



البنوك المحلية

- بنك الكويت الوطني
- بنك الخليج
- بنك برقان
- بنك بوبيان
- البنك التجاري
- بنك الكويت الدولي
- بنك الكويت الصناعي
- بيت التمويل الكويتي
- بنك وربة
- البنك الأهلي الكويتي
- البنك الأهلي المتحد



العيادات الصحية والمستشفيات

- مستوصف العائلة كلينيك
- لل تخصصات الطبية
- مستشفى السلام
- مستشفى دار الشفاء
- عيادة أسنان
- مستشفى هادي
- مستشفى المواساة
- مستشفى الأمومة



السفارات

- دول مجلس التعاون الخليجي
- لبنان
- سوريا
- مصر
- فلسطين
- الأردن
- تركيا
- إيران
- جنوب افريقيا
- ماليزيا
- اليابان
- كوريا
- الصين
- تونس
- المغرب
- الجزائر
- كندا
- أستراليا



شركات الاتصالات

- زين
- اوريدو
- فيفا
- هيئة الإتصالات



عبد الكريم تقى عبد الكريم
رئيس التحرير

سالم محمد المهنا
مدير التحرير

علي عبدالله جاسم
سكرتير التحرير

م.وليد خالد المجني
المنسق العام وعضو هيئة التحرير

هيئة التحرير
السيد / ناصر الشطي
السيدة / مها الجري
السيد / محمد حسين
السيد / ناجع العجمي



مجلة دورية تهتم بقضايا الصناعة والتنمية
تصدرها الهيئة العامة للصناعة وتوزع مجاناً
دولة الكويت

دولة الكويت، ص.ب: 4690
الصفحة - الرمز البريدي: 13047
تلفون البدالة: 25302222
فاكس: 25302777
العلاقات العامة: 25302030
قسم الإعلام: 25302280

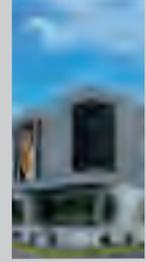
www.pai.gov.kw
e-mail: industry@ pai.gov.kw

@Social_Pai @PAI_KW

كافة الآراء والمقالات المنشورة تعبر
عن رأي صاحبها وليس عن رأي الهيئة
العامة للصناعة

تصميم وطباعة
Arwa University
إمصال للطباعة printing press

مجمع البستان <
The Gate Mall <
مجمع الصالحيه <
مجمع التجارة <
مجمع أولمبيا <
مجمع 360 <
مجمع الأفينيوز <
مجمع الفنار <
مجمع The Cube <
برج كيكو <
مارينا مول <

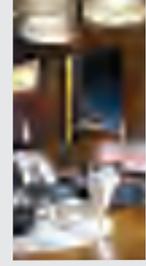


المجمعات التجارية

مؤسسة البترول <
شركة نفط الكويت <
شركة البترول الوطنية <
شركة نفط الخليج <
شركة صناعة الكيماويات
البترولية <



فندق الجميرا <
فندق السفير <
فندق هوليدي ان <
فندق الشيراتون <
فندق الفورسيزونز <
فندق الهيلتون <



الفنادق

جمعية العديلية <
جمعية قرطبة <
جمعية كيفان <
جمعية الروضة وحوي <
جمعية الشيوخ والشامية <
جمعية الضاحية والمنصورة <
جمعية اليرموك <
جمعية خيطان <
جمعية شرق <
جمعية مشرف <
جمعية الخالدية <
جمعية السرة <
جمعية الفيحاء <
جمعية النهضة <



الجمعيات التعاونية

الكلية الاسترالية ACK <
جامعة الخليج GUST <
جامعة الكويت (جميع الكليات) <
الجامعة الأمريكية في الكويت AUK <
جامعة الشرق الأوسط الأمريكية AUM <
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي
والتدريب <



الجامعات



11

تهنئة معالي وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة بتجديد الثقة



داخل العدد

9

قيادات وموظفو هيئة الصناعة يهنئون صاحب السمو أمير البلاد



12

الوزير الروضان : اهتمام حكومي "متواصل" ومستمر بتعزيز وتطوير القطاع الصناعي

18

الوزير الروضان : "الشداية الصناعية" ستري النور في 2022



26

الوزير الروضان: عضوية المنظمة البحرية الدولية تؤكد مكانة الكويت ودورها الريادي

24

"اتحاد الصناعات": الصناعة داعم رئيسي للاقتصاد



33

لجنة الصناعة والعمل بالغرفة
تعقد اجتماعها الرابع لعام 2019



28

"النعائم الصناعية"
من أكبر المشاريع الوطنية
على أرض الكويت



38

منتجاتنا المحلية تمتاز بالجودة
وقادرة على المنافسة إقليمياً
وعالمياً



35

المرحوم أحمد صادق ..
في ذمة الله



52

الكويت من الدول المؤسسة للصناعات
الغذائية في دول الخليج



44

الصناعة في الكويت
ينتظرها مستقبل واعد



62

تقي: نخطط لاستراتيجية
تواكب النمو الصناعي



58

دعم المنتج المحلي ..
قضية أمن قومي



أكبر جائزة مرتبطة
بحساب مصرفي
18 - 01 - 2019

التجاري
Al-Tijari



بتصير
مليونير ونص!

1,500,000
دينار كويتي

حساب النجمة...

أكبر جائزة مرتبطة

بحساب مصرفي في العالم



إمسح الرمز لمعرفة المزيد



AltijariCBK



Commercial Bank of Kuwait



50888225

1 888 225 cbk.com

التجاري... هو إختياري



قيادات وموظفو هيئة الصناعة يهنئون صاحب السمو أمير البلاد بحلول
الذكرى الرابعة عشرة لتولي سموه مقاليد الحكم والتي تصادف يوم التاسع
والعشرين من شهر يناير كل عام، سائلين المولى - عز وجل - أن يديم على
سموه موفور الصحة والعافية

نرسم قواعد مستقبل الكويت



حديد الكويت **KUWAIT STEEL**

الشركة المتحدة لصناعة الحديد (ش.م.ك.م.)

United Steel Industrial Co. (K.S.C.C.)

Tel.: +965 2320 0000 - Fax: +965 2326 1283

E-mail: commercial@kwtsteel.com

Website: www.kwtsteel.com



ISO 9001:2015



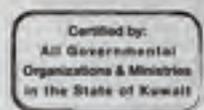
ISO 14001:2015



OHSAS 18001:2007



ISO 6935-2



Certified by:
All Governmental
Organizations & Ministries
in the State of Kuwait



يتقدم مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم وكل قيادات وموظفي الهيئة بالتهاني والتبريكات لمعالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر عبد الله الروضان بنيل ثقة القيادة السياسية والتجديد لمعاليه في منصب وزير التجارة والصناعة، مجددين العهد لمعاليه بمواصلة عجلة التطوير والتنمية في القطاع الصناعي.

خلال حفل توزيع جوائز صاحب السمو أمير البلاد للمصانع المتميزة
**الوزير الروضان : اهتمام حكومي "متواصل"
ومستمر بتعزيز وتطوير القطاع الصناعي**





إعداد: علي جاسم

ضرورياً، والحكومة تمد يدها للصناعيين لتأسيس مرحلة جديدة تضع نصب عينها هدفاً أساسياً، عنوانه صناعة كويتية تلبية للاحتياجات وتنافس في الأسواق الإقليمية والدولية.

رؤية 2035

وقال الروضان: إنه تماشياً مع رؤية كويت جديدة 2035، واستمراراً للجهود التي تبذلها الهيئة العامة للصناعة في العمل على تنمية القطاع الصناعي وتطويره وتشجيع المصانع على المنافسة العالمية، حرصت هيئة الصناعة على تخصيص جائزة تمنح للمصانع المتميزة، مشيراً إلى أن الجائزة تهدف إلى تحفيز القطاع الصناعي بما يحقق المنافسة، وبذل الجهود بين المؤسسات الوطنية للاهتمام بمعايير الجودة بغرض تطوير وتحسين المنتجات الوطنية.

أكد معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر عبد الله الروضان أن الحكومة تدعم المنشآت الصناعية الوطنية، متطلعة أن يصبح القطاع الصناعي أكثر مشاركة في الاقتصاد الوطني، لافتاً إلى أن الحكومة وضعت القطاع الصناعي وتشجيع الاستثمار فيه ضمن أولوياتها، والعمل على تعزيز النمو الصناعي عبر السعي إلى تطوير تنافسية الاستثمارات القائمة ومكافأتها لتحقيق التميز الصناعي.

وأوضح الوزير الروضان خلال حضوره حفل توزيع جوائز صاحب السمو أمير البلاد للمصانع المتميزة ممثلاً عن حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - أن هناك سعياً حثيثاً لتحقيق التحديث الدائم للأنشطة الصناعية القائمة في البلاد، واستحداث أنشطة صناعية جديدة تستجيب لمتطلبات العصر أصبح

تحديث دائم للأنشطة الصناعية القائمة واستحداث أخرى جديدة

الحكومة وضعت القطاع الصناعي ضمن أولوياتها



تطوير شامل

وأكد وزير التجارة والصناعة أننا أمام ثورة صناعية جديدة، تتطلب منا تطويراً شاملاً لكل قطاعات العمل ومجالاته، وتحويل التحدي إلى فرص وإمكانيات، لنتمكن من مواكبة الركب العالمي في الاستثمار بالصناعات الجديدة القائمة على المعرفة والابتكار والاستدامة، داعياً الصناعيين إلى الالتفات إلى هذه المجالات الجديدة.

وزاد الروضان أن هذه الجائزة ساهمت في حدوث منافسة بين المصانع المختلفة، كما أن اللجنة التي أشرفت عليها ضمت عدداً من الكفاءات وشخصيات لديها كفاءة وسمعة طيبة، مشدداً على أن هناك بعض المصانع نجحت وأخرى لم توفق، ولم تختبرها اللجنة، ولكنها أعطتها حافزاً للمنافسة في السنوات المقبلة.

وأكد الروضان على أنه على ثقة من أن الكويتيين قادرين على النجاح وتحقيق الريادة،



جائزة عالمية

وأضاف أن اهتمام القيادة السياسية بالقطاع الصناعي ورعاية هذه الجائزة التي تتنافس فيها كل مصانع الكويت من خلال معايير عالمية جيدة يمثل حافزاً أكبر للصناعيين من أجل تحسين الجودة، أو نظافة المصنع وإضافة منتجات أو خطوط إنتاج أخرى، موضحاً أن اهتمام حضرة صاحب السمو أمير البلاد بالقطاع الصناعي في الكويت يعطي دافعاً للمصانع الموجودة لمزيد من التطوير.

وشدد الروضان على أن خطة تنمية الكويت 2035 تتحدث عن تنوع مصادر الدخل، قائلاً: إنه مما لا شك فيه أن القطاع الصناعي تم وضعه في الخطة الإنمائية والخطط الخمسية لتطوير القطاع عبر زيادة القسائم الصناعية وتطوير جودة المصانع المختلفة وتشجيع الصادرات.





كما شكر معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر عبد الله الروضان على دعمه المستمر للنشاط الصناعي.

استراتيجية الهيئة

وقال: إن استراتيجية الهيئة العامة للصناعة الحالية تقوم على إشراك القطاع الخاص في إدارة وإنشاء المشاريع المتعلقة بالهيئة العامة للصناعة، مضيفاً أن القطاع الحكومي لن يتدخل إلا في عملية الإشراف العام على هذه المشاريع؛ لأن القطاع الخاص لديه القدرة على التطوير الذاتي الدائم، مؤكداً أن هذه التجربة هي المتبعة لدى معظم دول العالم، بحيث يكون القطاع الخاص هو المهيمن على الإدارة، لكن الإشراف يكون بيد الدولة.

وقال تقي: إنه وبناءً على رؤية الدولة التنموية، تسعى الهيئة العامة للصناعة إلى القيام بدورها

فالمنشآت الصناعية الكويتية تدرك متطلبات المرحلة الجديدة؛ ولذا بادرت المصانع إلى تطوير منتجاتها والتقيد بمعايير الجودة في شتى جوانب الصناعة، الأمر الذي منحها ثقة المستهلك وأمن لها كل السبل لتصدير منتجاتها وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

وقدم الروضان جزيل الشكر وعظيم الامتنان لصاحب السمو أمير البلاد على دعمه المستمر للصناعة الوطنية ورعايته السامية لهذه الجائزة، كما أثنى الروضان على جميع اللجان التي شاركت في الجائزة وعلى إعداد الحفل الجيد.

شكر وامتنان

ومن جانبه تقدم مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم بوافر الشكر والامتنان لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد - حفظه الله ورعاه- على رعايته الكريمة لحفل جائزة المصانع المتميزة،

نسى لبناء صناعة كويتية تلبى
الاحتياجات وتنافس في الأسواق

المنشآت الصناعية تدرك متطلبات
المرحلة الجديدة من البناء والتنمية



للقطاع الخاص لبناء مختبرات للجودة ضمن قواعد معينة، لتكون هذه المختبرات تحت إشراف الهيئة، الأمر الذي سيخلق تنافسية، وسيتيح أكثر من مختبر للجودة.

وحول القطاعات الجديدة في الهيئة، أكد تقي استحداث قطاع المدن الصناعية الذي تمت الموافقة عليه من قبل ديوان الخدمة المدنية، والذي سيكون معنيا بكل ما له علاقة بالمدينة الصناعية، مبينا أن المنطقة الصناعية تختلف عن المدينة.

وفي حين أقر تقي بوجود تحديات مازالت تواجه الصناعيين في الكويت، إلا أنه أكد أن الأمر لا يتعلق بالربط الإلكتروني فحسب، فتحسين الدورة المستندية الحالية مازال يتعارض مع قوانين قديمة أو لوائح، مبينا أن الهيئة لديها حالياً إصدار جديد لدليل الإجراءات الصناعية، كما أن الهيئة مقبلة على طرح "الشاشة التفاعلية"

في تنمية القطاع الصناعي، وتقديم الدعم للصناعة الوطنية والنهوض بها لتحقيق نموا اقتصاديا للبلاد، كما تطمح الهيئة إلى تهيئة بيئة عمل مثلى لجذب العمالة الوطنية في المنشآت الصناعية.

وقال: إن الهيئة العامة للصناعة خصصت على مر السنوات السابقة جائزة سمو الأمير للمصانع المتميزة، وفقا لضوابط ومعايير دولية، من أجل خلق روح المنافسة الشريفة بين المنشآت الصناعية الكويتية، وتقديرا لجهود المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى الارتقاء بمعايير الجودة والتطوير المستمر في الأداء الصناعي.

وأضاف أن القطاع الخاص سيدخل في شكل المشاريع البسيطة وعمليات البناء والإنشاء، وإدارة بعض الخدمات البسيطة التي من بينها مختبرات الجودة، مؤكداً أنه سيتم طرح مبادرة





9 أشهر

وفيما يتعلق بآخر مستجدات مدينة النعائم الصناعية، أفاد تقي بأنه تم توقيع اتفاقية مع بنك التنمية الصيني؛ حيث يتم حالياً إنجاز دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، متوقعاً ظهور نتائج تلك الدراسات خلال 9 أشهر، ليتم بعد ذلك عرضها على مجلس الإدارة ومجلس الوزراء، للنظر في البدائل المتاحة لبناء هذه المدينة الصناعية التي ستكون بمنزلة حل شامل لمشكلات كبيرة في الدولة من بينها ندرة الأراضي الصناعية، وتوظيف العمالة، والتنوع في القاعدة الاقتصادية بالكويت.

التي ستعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، لإنجاز معاملات المواطنين؛ حيث سيقوم بعض الموظفين بالعمل على هذه الشاشة من منازلهم، وهي الخدمة التي سيتم الإعلان عنها الشهر المقبل.

وأفاد تقي بأن توزيع القسائم الصناعية منوط باجتماع مجلس الإدارة، والقواعد التي سيتم وضعها، مؤكداً أن هناك لجاناً تشكلت من مجلس الإدارة لدراسة كل الطلبات التي سيتم استعراضها في الاجتماع المقبل الذي لم يتم تحديد مواعده بعد.



خلال مشاركة هيئة الصناعة في مؤتمر ومعرض "جسور" الوزير الروضان : "الشدايدية الصناعية" ستري النور في 2022



إعداد: سالم المهنا

أكد معالي وزير التجارة والصناعة خالد ناصر عبد الله الروضان أن الكويت تعمل وبشكل إستراتيجي في إجراء إصلاحات مختلفة في الشأن الاقتصادي، ومن بينها القطاع الصناعي الذي يعد جزءاً مهماً منها، موضحاً أن مؤشر تحسين بيئة الأعمال هو المؤشر الذي باتت تتنافس فيه دول العالم، وليس الأرقام.

وأوضح الروضان خلال مشاركته في الحلقة النقاشية التي أقيمت على هامش مؤتمر ومعرض جسور الذي نظمه اتحاد الصناعات تحت رعاية صاحب السمو أمير البلاد في 8 ديسمبر 2019 أن هذا المؤشر يدار من خلال البنك الدولي الذي يقوم بإرسال فرقته إلى مختلف الدول لتقييم الإجراءات واستطلاع آراء القطاع الخاص، والمجتمع المدني للتأكد من سهولة بيئة الأعمال بالداخل، إلى جانب وجود مؤشرات فرعية أخرى أهمها مؤشر البدء بالأعمال التجارية.

وأوضح أن الكويت استطاعت خلال المراحل السابقة من خطة التنمية التغلب على الكثير من المصاعب التي كانت موجودة بالسابق، كما أنها نجحت في إقرار مجموعة كبيرة من القوانين والتشريعات، خصوصاً ما يتعلق بالقطاع الصناعي.



بيئة الأعمال

ولفت إلى أن الكويت نجحت بالفعل في تحسين مؤشرات بيئة الأعمال لديها؛ حيث ارتفع مستواها من المركز 175 على مستوى العالم قبل 4 سنوات، إلى المركز 83، بينما من المتوقع أن تصل الكويت إلى مستويات الثلث الأول على العالم بحلول العام 2022.

وأكد أن الكويت ماضية في خطتها نحو تعزيز وتطوير القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث من المقرر أن تبنى مدينة "الشداية الصناعية" النور في عام 2022، لتكون أول مدينة صناعية متكاملة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب مدينة النعائم التي يجري التحضير لها بالتعاون مع عدد من الدول المستثمرة الصناعية، لافتاً في هذا الخصوص إلى توقيع الكويت لاتفاقيات تعاون مع كل من تركيا والصين، لافتاً أنه وبعد إنجاز هذه المدن لن تكون هناك ندرة بالأراضي الصناعية في الكويت. وقال الروضان: إننا بدأنا في وضع خطة متكاملة للأسواق التي

نستهدفها لتصدير منتجاتنا.

دورة مستندية

وبدورها، أكدت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم عقيل العقيل أن الخطة الخمسية القادمة 2021/2020 - 2025/2024 سوف تحل إشكاليات تشابك بعض اختصاصات الوزارات وتعقيد الدورة المستندية بالكويت، وذلك من خلال تحويل العمل من "حكومة إلكترونية" إلى "حكومة رقمية" أو "ديجيتال"، وذلك بهدف فك التشابك بالاختصاصات بين الجهات الحكومية المختلفة.

وقالت العقيل: إن الصناعة تعد ركيزة مهمة، وهي إحدى الركائز السبع لخطة التنمية في الكويت.

وأضافت أن خطة التنمية في الكويت تسير على حسب المخطط لها؛ حيث شهدت الخطة الخمسية الأولى إطلاق عدد من التشريعات الجديدة، وتأسيس مؤسسات جديدة، فيما شهدت الخطة

نعمل بشكل إستراتيجي في تنفيذ إصلاحات مختلفة في القطاع الصناعي

الكويت تغلبت على كثير من التحديات في خطط التنمية



من إقبال الشباب الكويتي على العمل فيه، وذلك في ظل تمتع الوظيفة الحكومية بالكثير من المزايا؛ إذ وبغض النظر عن الرواتب الحكومية المرتفعة، فهناك مزايا أخرى تتمثل في حصول الموظفين الحكوميين على بعثات دراسية، ومرونة أكبر بالعمل مقارنة بالعمل في القطاع الخاص الذي يتطلب القوة والالتزام، لذا نجد أن الكثير من خريجي الهندسة الصناعية لا يرغبون بالعمل في القطاع الصناعي وينتظرون دورهم للعمل بالحكومة للاستفادة من مزايا الوظيفة الحكومية.

تكاتف الجهود

بدوره، قال مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي: إن القطاع الصناعي هو المنقذ لاقتصاد الدولة، ولذلك يجب تكاتف الجهود من أجل تطويره، لافتاً إلى أنه يجب على القطاع الخاص أن يشكل جسوراً لكي يصل إلى أهدافه بالجهاز الحكومي، أو يكون متردداً في اتخاذ القرارات، ولكن هذا ليس مدعاة للقطاع الخاص للخوف.

الخمسية الثانية العديد من مشاريع البنية التحتية والمنشآت والجسور وشبكات الطرق والخطوط السريعة، والمدن الإسكانية الجديدة (على غرار مدينة سعد العبدالله التي تعد أول مدينة ذكية في الكويت)، ومدينة صباح السالم الجامعية.

قفزات نوعية

وتابعت العقيل قائلة: إن الخطة الخمسية الثالثة التي ستمتد خلال السنوات 2020 - 2025 ستشهد قفزات نوعية تهدف إلى تحقيق رؤية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الرامية إلى تحويل الكويت إلى مركز تجاري واستثماري جاذب بالمنطقة.

وزادت العقيل أن "في الخطة الخمسية القادمة سنشهد تراجع الحكومة عن دورها التقليدي كـ "مشغل" و "مدير"، إلى "منظم"؛ حيث من المقرر أن تترك الحكومة دورها للقطاع الخاص الذي سيعمل كشريك للدولة داخل الخطة لتحقيق رؤية سمو الأمير.

وأشارت العقيل إلى أن القطاع الصناعي يعاني

تحويل العمل من "حكومة إلكترونية" إلى "حكومة رقمية"

قفزات نوعية تستهدفها الخطة الخمسية الثالثة لتحقيق رؤية سمو أمير البلاد



بفحص 100 في المئة من الشحنات المتماثلة، وبين أنه تم الاتفاق، مؤخراً ، على قائمة مصانع مثالية لفحص 20 في المئة فقط من شحناتهم المتماثلة.

قائمة ذهبية

ومن جانبه، كشف مدير عام الإدارة العامة للجمارك المستشار جمال الجلادي عن أنه في يناير القادم ستطلق الإدارة العامة للجمارك قائمة ذهبية لشركاء العمل بعد التنسيق مع جهات الإفراج، لحصول كل من يعمل في القطاع الصناعي والصناعيين على كل التسهيلات المطلوبة، ولفت إلى أنه من ضمن المشاكل التي نواجهها أيضا هو

وأشار إلى أن ما يقال عن وجود شح في الأراضي الصناعية غير صحيح ف لدينا نحو 8 كيلومترات مربعة أراضٍ صناعية، ولكن الحقيقة أن هناك أراضي بدون خدمات وبنية تحتية. وأوضح تقي أن هناك علة في إحدى مواد قانون الصناعة تعيق تطويره، ويجب التقدم بطلب بتغييره بجهود متكاتفه من اتحاد الصناعات والقطاع الخاص. وأفاد بأنه يجب خلق نظام واحد لإنجاز المعاملة الصناعية للتخلص من الدورة المساندة الطويلة والمعقدة؛ حيث إن المعاملة تمر بنحو 8 أنظمة وكل نظام له دورته المستحدثة الطويلة، ولفت تقي إلى أن ما تقوم به الإدارة العامة للجمارك في فحص الأسياب لشحنات المصانع غير مقبول؛ حيث يقومون





وبدوره، أوضح رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي أن الصناعة في الكويت كانت هي السبابة على مستوى دول المنطقة؛ حيث انطلقت الصناعة قبل 55 عاماً، أي في العام 1965، حتى إن معظم الشركات الصناعية الناجحة والمدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية هي الشركات التي أسست في الستينيات والسبعينيات

الفحص العشوائي، وهو أيضا جارٍ تعديله. وقال: إن الإدارة العامة للجمارك وضعت خطة عمل متكاملة لتسهيل التجارة عبر الحدود، لافتاً إلى أن الإدارة تعمل مع شركاء عمل عديدة منهم جهات الإفراج التي تقرر السماح، أو منع دخول الشحنات. وأشار إلى أن هناك الكثير من المشاكل التي تخص الإفراج عن الشحنات؛ لذا نعمل مع الجهات الأخرى والتنسيق معهم بتسيير العمل.



خلق نظام واحد لإنجاز المعاملة الصناعية والتخلص من الدورة المستندية

تقي : مايقال عن وجود شح في الأراضي الصناعية "غير صحيح"

هيئة الصناعة: حريصون على دعم مؤسسات العمل العربي المشترك



ولفت إلى المشاركة الكويتية الوازنة في مختلف هياكل وأنشطة المنظمة، فضلا عن رئاستها لمجلسها الوزاري؛ نظرا لأن المنظمة تعكس تطلعات الدول العربية في تحقيق التنمية الصناعية.

وناقش المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في دورته الـ56، والتي انعقدت على مدى يومين عددا من الموضوعات المرتبطة بتطوير قطاع الصناعة في الدول العربية، وذلك بحضور وفود الدول الأعضاء من بينها وفد الكويت الذي ترأسه السهلي.

كما اعتمد المجلس مجموعة من القرارات الرامية إلى تعزيز التكامل والتنسيق الصناعي بين الدول العربية، والنهوض بالقطاع الصناعي بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

أكد نائب المدير العام للشؤون الإدارية والمالية في الهيئة العامة للصناعة الكويتية المهندس عبدالله السهلي أن الكويت حريصة على دعم مؤسسات العمل العربي المشترك لاسيما في قطاع الصناعة الذي يشكل رافعة للتنمية المستدامة.

وقال السهلي على هامش مشاركته في أعمال الدورة الـ56 للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والتي اختتمت أعمالها بمدينة طنجة المغربية: إن التزام الكويت بالعمل العربي المشترك "نابع من إيمان قيادتنا الرشيدة بالتكامل بين الدول العربية".

وأشار في هذا السياق إلى دعم الكويت لأعمال المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بوصفها إحدى مؤسسات العمل العربي المشترك الهادفة إلى تحقيق التكامل الصناعي بين الدول العربية.



على هامش حفل ختام برنامجي "صنّاع المستقبل الثامن" و"مصنع المبادرين" "اتحاد الصناعات": الصناعة داعم رئيسي للاقتصاد

أكد رئيس اتحاد الصناعات حسين الخرافي أهمية القطاع الصناعي في دعم الاقتصاد الوطني والصادرات والدخل القومي، مشيراً إلى ضرورة معالجة التحديات التي تواجه القطاع لخدمة المجتمع والاقتصاد بشكل فاعل.

وقال الخرافي في تصريح نشرته "كونا" في 15 يناير 2019 على هامش حفل ختام برنامجي "صنّاع المستقبل الثامن" و"مصنع المبادرين الخامس لعام 2019: إن الاتحاد نجح في توظيف 80 في المئة من المشاركين في برنامج صنّاع المستقبل بنسخته الثامنة.

الاتحاد يساهم في حدود إمكانياته
بتأسيس مشاريع شبابية جديدة

الخرافي : توظيف 80 % من
خريجي برنامج صنّاع المستقبل



للانخراط في القطاع الصناعي، وتغيير فكر الشباب وأصحاب الأعمال للدخول في العمل بالقطاع الخاص.

وأضاف أن تغيير الأفكار يحتاج إلى تدريب وتأهيل ودعم من الجهات الحكومية والشركات الكبرى، مبيّناً أن تجربة العمل في القطاع الخاص نجحت في العديد من القطاعات كالبنوك والاتصالات.

دعم المشاريع

ومن جانبها قالت المدير العام للاتحاد الصناعات الكويتية هدى البقشي: إن اتحاد الصناعات اختتم في 2019 مشروع مصنع المبادرين الخامس بمشاركة أفضل المتقدمين الذين تجاوز عددهم 194، مبيّنة أن الإقبال المتزايد على التسجيل يؤكد تميز المشروع بمخرجاته السابقة.

وأضافت أن الاتحاد ساهم في دعم عدة مشاريع مثل مشروع "أمنية" لإعادة تدوير المواد البلاستيكية ومشروع "كويت ريسايل" لإعادة تدوير الإطارات، مبيّنة أن هذه المشاريع لها قيمة مضافة على القطاع الصناعي.

وأضاف أن حصيلة الخريجين من برنامج صناع المستقبل بلغ عددهم 188 خريجاً، مشيراً إلى أن البرنامج تمكن من تدريب وتوظيف الشباب في نحو ثمانية مصانع كويتية. وذكر أن مشروع مصنع المبادرين الخامس يستهدف الكويتيين المقبلين على إنشاء مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة، مضيفاً أن الاتحاد يعمل على تدريبهم في المبادئ الأساسية، وكيفية التعامل مع المؤسسات والشركات الصناعية.

وأوضح أن الاتحاد يساهم في حدود إمكانياته بتأسيس مشاريع شبابية جديدة، مبيّناً أن دعم الهيئات الحكومية يساعد الشباب الكويتي على الولوج إلى القطاع الخاص وتخفيف الضغط، ولو بشكل متواضع على البلاد.

العمالة الوطنية

ومن جهته قال نائب المدير العام في الهيئة العامة للقوى العاملة لقطاع العمالة الوطنية سلطان الشعلاني في تصريح مماثل: إن اتحاد الصناعات ساهم في تدريب وتأهيل الشباب

البقشي: الاتحاد ساهم في دعم عدة مشاريع أثبتت نجاحها

الشعلاني: تغيير فكر الشباب للعمل في القطاع الخاص

بعد فوز الكويت بعضويتها عن الفئة "سي" الوزير الروضان: عضوية المنظمة البحرية الدولية تؤكد مكانة الكويت ودورها الريادي



أوضح معالي وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر عبد الله الروضان أن فوز الكويت بعضوية المنظمة الدولية البحرية عن الفئة (سي) يؤكد مكانتها الدولية، ويعكس ثقة العالم في دورها الريادي في هذا المجال.

وأوضح الوزير الروضان، عقب لقائه وفد الكويت المشارك في اجتماعات الدورة الـ31 للجمعية العامة للمنظمة البحرية الدولية التي انعقدت يوم 25 نوفمبر الماضي في العاصمة البريطانية لندن، أن الكويت حرصت على تأدية دورا فاعلا في المنظمة عبر ترشحها لعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية التي تعد من أهم المنظمات التابعة للأمم المتحدة المختصة في تنظيم القطاع البحري الدولي.

وشدد الروضان على أهمية تواجد الكويت في مركز صناعة القرار في المنظمة لاسيما بعد حصولها على مركز متقدم عالميا في ترتيب الدول التي لديها أعلى حمولة طنية للسفن التجارية التي تقدر بـ 5662325 طنا، لافتا إلى تعاظم دور الملاحة البحرية في إثراء حركة التجارة الدولية والمحلية.

وأفاد بأن العضوية تتيح للكويت من خلال وجودها في مجلس المنظمة عن الفئة (سي) والمتعلقة بالدول التي لها مصالح خاصة في مجال النقل البحري



وثلمنت الشهاب دعم وزارة الخارجية الكويتية من خلال حشد الأصوات التي مكنت الكويت من الفوز.

خط التطوير

وبينت أن هذا الفوز يترتب عليه الكثير من الاستحقاقات والترتيبات في مجال النقل البحري محليا ودوليا، كما يستلزم وضع خطط التطوير والتحديث المستمر من دون كلل للمحافظة على اسم وسمعة الكويت في المحافل الدولية. ويتألف الجهاز التنفيذي للمنظمة، وهو المسؤول عن الإشراف على أعمال المنظمة من 40 دولة من الدول الأعضاء يتم انتخابهم من قبل الجمعية لدورة عادية واحدة تنتخب على ثلاث فئات.

وتتنافس على الفئة (ايه) 10 دول لديها مصالح كبرى في توفير خدمات النقل البحري الدولي في حين يتنافس على الفئة (بي) الدول العشر الأخرى التي لديها مصلحة كبرى في التجارة البحرية الدولية بينما تتنافس الـ 20 دولة الأخرى على المقاعد المتبقية. والمنظمة البحرية الدولية هي جهاز الأمم المتحدة المتخصص والمسؤول عن تعزيز سلامة الملاحة، ومنع التلوث الناتج عن السفن؛ حيث يتبنى الجهاز القرارات والتوصيات التي تعدها الهيئات المساعدة، ويقوم بانتخاب مجلس إدارة يعمل كهيئة حاکمة بين اجتماعات الجمعية وينسق أنشطة الهيئات المساعدة.

والملاحة للفترة بين 2020 و 2021 أن تصبح من الدول الأعضاء المؤثرة في صناعة القرار. وذكر الروضان أن هذا الفوز يعد ثمرة التوجيهات السامية لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بالعمل على تعزيز دور الكويت دوليا، والمساهمة بفعالية في المنظمات الدولية مهديا هذا الإنجاز لسمو الأمير، وسمو ولي العهد، وسمو رئيس مجلس الوزراء والشعب الكويتي.

وأعرب عن شكره لوفد الكويت المشارك في اجتماعات الدورة الـ 31 للجمعية العامة للمنظمة البحرية الدولية ولوزارة الخارجية الكويتية، ولجميع الجهات المعنية في الدولة، وتقديره العميق لدول مجلس التعاون والدول العربية والصديقة التي دعمت وصوتت للكويت في هذه الانتخابات.

وذكر أن فوز الكويت بأصوات 112 دولة يعكس ثقة العالم في الدور الريادي للدولة في مجال النقل البحري وخطط التطوير والتحديث التي تنتهجها الدولة في كل المجالات.

تضافر الجهود

بدورها قالت وكيلة وزارة المواصلات رئيسة الوفد الكويتي المشارك في اجتماعات مجلس المنظمة البحرية الدولية خلود الشهاب: إن الفوز بالعضوية جاء نتيجة تضافر جهود العديد من القائمين على هذا الأمر وأجهزة الدولة المختصة.

الشهاب: وزارة الخارجية حشدت الأصوات التي مكنت من الفوز

تعاظم دور الملاحة البحرية في إثراء حركة التجارة الدولية والمحلية

مدير عام الهيئة عبد الكريم تقي عبد الكريم لـ " الصناعة والتنمية":

"النعايم الصناعية" من أكبر المشاريع الوطنية على أرض الكويت



(خاص: للصناعة والتنمية)

بين الحين والآخر، يطل علينا مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم عبر صفحات "الصناعة والتنمية" للحديث من خلالها عن الإنجازات والطموحات والتطلعات وكذلك عرض التحديات والحلول المطروحة بشأنها.

وفي لقاء أجرته "الصناعة والتنمية" تناول المدير العام أهم مشروعات الهيئة الأخيرة ، كاشفاً النقاب عن أن مشروع إنشاء مدن صناعية جديدة شهد تطورات ملموسة وكبيرة في الأونة الأخيرة، قائلاً: إنه تم تشكيل اللجنة الخاصة بمذكرة التفاهم الموقعة مع بنك التنمية الصناعية ببدء الدراسة الاستشارية لمدينة النعايم الصناعية، والتي انبثقت عن اللجنة المشكلة بقرار من معالي وزير التجارة والصناعة وزير الدولة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة السيد خالد ناصر عبدالله الروضان.

20 ألف وظيفة يوفرها المشروع على الأقل للكويتيين

الإجمالي للعمالة الذي يفوق بكثير، وقال تقي أن ستكون المدينة متكاملة الأركان، وستكون حافزا كبيرا للكويتيين للعمل والسكن فيها باعتبارها لا تشمل المصانع فقط ، بل هناك الخدمات اللوجيستية والمولات والقطاع السكني، وبالتالي فإن المدينة ستكون متكاملة، وتستهدف جذب المواطنين للعمل والسكن بها.

دراسات عالمية

وحول التكلفة الإجمالية للمشروع، أوضح أن ما تم الحديث عنه كان قيمة مقدرة بشكل عام وبعد الدخول في تفاصيل كثيرة تتعلق بالمشروع مع بنك التنمية الصيني باعتباره الممول للمشروع فسيكون هناك تفاصيل أكثر دقة متعلقة بالأرقام، معتقداً أنها لن تتعد كثيراً عن الرقم المذكور سابقاً؛ لأنها بنيت على دراسات عالمية سابقة في بناء المدن الصناعية، والتي كانت بحدود 6.6 مليارات دولار، وقد تختلف هذه المرة بسبب أن الممول للمشروع سيكون أجنبياً، ومن الممكن أن يقوم بوضع هامش ربح وكيفية إدارة المشروع ومصادر التمويل. وعمّا إذا كانت من البنوك المحلّة أم من الخارج، وكل تلك العوامل ستغير بلا شك من التكلفة الإجمالية للمشروع.

تخصيص وتوزيع القسائم

وتطرق المدير العام لآخ التطورات تخصيص وتوزيع القسائم الصناعية حيث أشار إلى أن

تنفيذ المشروع 7 سنوات والتكلفة لن تتغير كثيراً عن المقدرة في السابق

وتوقع تقي الانتهاء من الدراسة الفنية والاقتصادية والقانونية والمالية للمشروع خلال فترة 9 أشهر، وسيتم عرضها على مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة، وبعدها يتم العرض على مجلس الوزراء لاعتمادها وتوقيع اتفاقية شاملة يتم بمقتضاها البدء في تنفيذ المدينة على أرض الواقع.

وأوضح تقي أن هذا المشروع سيكون من أكبر المشاريع الوطنية التي يتم إنشاؤها على أرض الكويت، والتي سيكون لها عائد اقتصادي مستدام .

وحول مشاركة الشركات الكويتية في المشروع، أكد تقي أنه لن يكون هناك عزل للقطاع الصناعي الخاص عن المشاركة في المشروع، وسنقوم بفرض نسبة معينة لمشاركة المصانع الكويتية، ولن تكون أقل من 25 في المئة، وستزيد عن تلك النسبة؛ لأننا نتفاوض على أكثر من ذلك، وتوقع أن تكون مدة تنفيذ المشروع 7 سنوات، وسيكون للشركات والمصانع العاملة في مجال الإنشاءات والبنية التحتية دور كبير في هذا المجال.

وحول عدد الوظائف التي سيوفرها المشروع للعمالة الوطنية، بين تقي أنها لن يكون أقل من 20 ألف وظيفة، وربما تكون أكبر من ذلك. وأشار إلى أن هذا العدد هو نسبة من العدد

مساهمة الشركات الكويتية في المشروع لن تقل عن 25 %

8 أشهر لإنجاز الوثيقة الفنية الاقتصادية والقانونية والمالية



عشوائياً ، وستكون هناك منظومة أمنية وبيئية بحكم نصوص قانون الهيئة العامة للبيئة والتزام كل منشأة صناعية بقرارات وزارة الداخلية بوضع متطلبات أمنية في المنشأة الصناعية.

وأكد تقي أن التخصيص يعني أن لك الحق في قسيمة في تلك المنطقة، أما التوطين فيعني تحديد الموقع بالضبط .

لجنة التوحيد القياسي

وفي مايتعلق بأهمية الاجتماع الأول للجنة العامة للتوحيد القياسي وانعكاس نتائجه على تخفيف العبء في الميزانية العامة للدولة وتحسين كفاءة الموارد المستخدمة، أوضح تقي أن الاجتماع الأول للجنة جاء بعد انقطاع استمر لمدة 10 سنوات وبناء على قرار وزير التجارة والصناعة القاضي بتفويض رئاسة اللجنة مايعكس الإهتمام الكبير الذي توليه الهيئة العامة للصناعة والجهات الحكومية الأخرى بأهمية تطبيق المواصفات والمقاييس

معالي وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر عبدالله الروضان وأعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة لصاحب السمو أمير البلاد والإعلان عن توزيع قسائم صناعية في منطقة الشداية سيكون له تأثير كبير جداً على الاقتصاد، وأشار إلى أن مفهوم التخصيص يعني إعلام الشخص أن له قسيمة في منطقة ما، وتم إنجاز جزء كبير منها، وتم الإعلان عن بعض الأسماء، أما التوطين فهو تحديد موقع القسيمة بعد الانتهاء من البنية التحتية واعتماد المخطط الهيكلي.

أكتوبر 2020

وتوقع المدير العام البدء بتحديد موقع تخصيص لكل قسيمة في أكتوبر 2020 تم تخصيصها من قبل مجلس الإدارة، وأشار هنا إلى أن تحديد الموقع يعني قيام الشخص المعني بمراجعة الجهات الحكومية، كما أشير هنا إلى أن البناء في المدينة سيكون وفق نموذج محدد، ولن يكون

تطبيق المواصفات القياسية
يعزز قدرات المصانع

توفير 600 مليون دينار سنوياً من
تطبيق مواصفات التكييف الجديدة



التكييف يوفر ما بين 30 إلى 40 في المئة من إجمالي الاستهلاك، وهو ما يعني توفير مبالغ تتراوح ما بين 500 و 600 مليون دينار سنوياً من تطبيق مواصفات التكييف الجديدة، وهنا أود الإشارة إلى أن الوفر المتوقع من تطبيق مواصفات قياسية على نحو 60 عنصراً موجودة في المنازل من شأنه توفير مبالغ مليارية على الميزانية العامة للدولة، وهذا الأمر ستكون له تبعات اقتصادية كبيرة على ميزانية الدولة، ومن تلك المواد الطابوق والحديد والعازل والسخان واللمبات الكهربائية والزجاج المستخدم، كما أن تطبيق تلك المواصفات يوفر فاتورة الشراء للمستهلك الذي سيكون له القدرة على شراء مواصفات للتكييف، وتوقع تقي أن تكون نتائج اللجنة إيجابية، خصوصاً بوجود 17 ممثلاً لجهات حكومية في اللجنة، والتي طالبت بضرورة مخاطبة الجهات الرقابية لجعل تلك المواصفات القياسية إلزامية وتذكر صراحة في كراسة الشروط في أي مناقصة تطبيقاً لقانون التوحيد القياسي .

للمنتجات المصنعة والمستوردة والمصدرة.

كفاءة عالية

وتكمن أهمية تلك اللجنة وقراراتها في تحقيق عوامل الصحة والسلامة للمواطنين، وتحقيق كفاءة عالية ومواصفات جيدة للمنتج المصنع محلياً أو المستورد من الخارج، وتمييزها مع أخرى غير جيدة، والتي تنعكس على السعر والصحة العامة للمواطن، كما أن اللجنة تستهدف إدارة كفاءة الطاقة، والذي يعني أن تكون المنشآت الموجودة في الدولة استثمارياً أو سكنياً أو تجارياً أو صناعياً تتبع أفضل الممارسات في إدارة كفاءة الطاقة والتي ستنعكس إيجاباً على الميزانية العامة للدولة عبر تخفيف الضغط دعم الطاقة الكهربائية والتي تقدر بحدود تصل إلى 2.3 مليار دولار سنوياً من خلال تطبيق مواصفات على مواد تستخدم في البناء والتشغيل . واللجنة العامة تعمل على إيجاد مواصفات للمبات " الليد" (LED).

وقال تم الانتهاء من تطبيق المواصفات على

شاشة تفاعلية فيها كل مميزات إنجاز
المعاملة الصناعية

تطبيق المواصفات على المنتجات لها عوائد
إيجابية على المستهلك والمستثمر



الآن نقنن وظائف داخل الهيئة تقدم خدمة لـ 18 ساعة في اليوم تقريباً.

وأضاف أن الخدمة ستكون تابعة لإدارة مركز الخدمة المتكاملة؛ حيث تم الانتهاء من الشاشة والنظام، وحالياً يتم اختبار النظام وما يميز خدمة الشاشة التفاعلية أنها توثق الصوت والصورة بين الموظف والمستثمر، وتقيس نسبة أداء الموظف وطبيعة نشاط المستثمر الصناعي، ونستهدف أن يتم تشغيل الشاشة التفاعلية في النصف الأول من أبريل 2020.

علامة الجودة

وأوضح تقي أن قرار معالي وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر الروضان بزيادة العمر الافتراضي لعلامة الجودة الصناعية إلى 3 سنوات بدلاً من سنة واحدة يحمل دلالة ثقة كبيرة بالمستثمر الصناعي، وبجودة المنتج الكويتي وثقة في علامة الجودة، ويعني أن المستثمر لا يحتاج إلى مراجعة هيئة الصناعة كل عام، وأيضاً التخفيف على العنصر الإداري في الهيئة، وهذا الأمر نستهدف أن يكون نهج عمل هيئة الصناعة في كل إجراءاتنا خلال المرحلة المقبلة.

منتجات محلية

وأشار إلى أن تطبيق المواصفات على المنتجات المحلية، وإن كانت له تكلفة على أصحاب المصانع والمنتجين في البداية، إلا أنه ستكون له فوائد ومكاسب كبيرة له على المدى البعيد .

إنجاز المعاملات

ولفت تقي في حديثه إلى خطط الهيئة لإنجاز معاملات المستثمرين بدقة عالية قائلاً "نعمل حالياً على ميكنة كل إجراء يتم تقديمه للمستثمرين الصناعيين من مصانع وشركات ومبشرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن ميكنة الإجراءات الصناعية قد لا تكون كافية كونها ترتبط بجهات حكومية أخرى، وتتطلب مستويات إدارية لإنجازها، إلا أننا اليوم نستهدف تقليص الدورة المستندية لدليل الإجراءات الصناعية وهو يعطي قيمة أعلى للأنظمة الالكترونية التي يتم تطبيقها.

شاشة تفاعلية

وأشار إلى أن هيئة الصناعة مقبلة على تطبيق شاشة تفاعلية فيها كل امتيازات إنجاز المعاملة والمستثمر الصناعي حينما ينجز معاملته يمكنه استخدام الشاشة والتفاعل مع الموظف، ونحن

استراتيجتنا تسعى لتعزيز دور التكنولوجيا في كافة خدمات الهيئة

زيادة العمر الافتراضي لعلامة الجودة إلى ثلاثة سنوات يدل على الثقة الكبيرة بالمستثمر

لجنة الصناعة والعمل بغرفة التجارة عقدت اجتماعها الرابع لعام 2019



عقدت لجنة الصناعة والعمل المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت اجتماعها الرابع لعام 2019، حيث ناقشت اللجنة أعمالها باستعراض الصعوبات والتكاليف التي تتكبدها المصانع لتصريف مخلفاتها الصناعية السائلة، خصوصاً بعد صدور قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014، والذي نص في مادته 35 على منع ربط المخلفات السائلة الصحية والصناعية مع الشبكات العامة للأمطار ومخلفات الصرف الصحي.

ذهبت إليه الهيئة مما لديها من آراء، ومسوغات.

وتحت بند ما يستجد من أعمال ناقشت اللجنة الدليل الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني، والذي تلقته الغرفة من الهيئة العامة للقوى العاملة بدولة الكويت، وتم تعميمه على الاتحادات النوعية المختلفة، ومشيرة إلى أن الموضوع يحتاج إلى الاهتمام به من قبل الاتحادات الكويتية والشركات المختلفة لتفادي الصعوبات التي يمكن أن تنتج من عدم التقيد بالمسميات والتصنيفات الواردة بالدليل من مشاكل وتعقيدات، خاصةً أنه سيتم الالتزام بما ورد بالدليل من مسميات وظيفية وتصنيفات مهنية في كل المعاملات الرسمية ذات العلاقة بتسجيل وتوزيع وتقدير العمالة الوطنية والوافدة، والاعتماد عليه في تحقيق الربط الآلي بين الأجهزة المعنية بداية العام المقبل.

تتخذ خطوات جادة وكافية في هذا الخصوص.

وخلص الرأي إلى ضرورة التواصل مع الجهات المعنية، وعلى رأسها وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة لإيجاد حلول مناسبة تخفف من معاناة الصناعيين، خصوصاً أن المصانع تلتزم بالعديد من متطلبات هذه الجهات، وتُشقى وحدات للمعالجة داخل كل مصنع.

كما استعرضت اللجنة الكتاب الوارد إلى الغرفة من الهيئة العامة للصناعة بخصوص انتهاء فترة قرار لجنة التعاون الصناعي الخليجي، في اجتماعها الرابع والأربعين والمنعقد في مايو 2018، بشأن تعديل الرسم الجمركي على حديد التسليح ولفائف الحديد، وتوجه الهيئة إلى الموافقة على مقترح الإبقاء سنة أخرى على رفع الرسوم الجمركية من 5% إلى 10%، ولقد أيدت اللجنة ما

ورغم أن المصانع تطالب منذ فترة بإنشاء محطات معالجة مركزية خاصة بكل منطقة صناعية، بل وتضمّن ذلك قانون البيئة في مادته (35) المشار إليها؛ حيث نصت على أن تلتزم الجهات المختصة بإنشاء محطات خاصة بهذه المناطق خلال سبع سنوات بحد أقصى من تاريخ صدور القانون، كذلك قام القطاع الخاص الصناعي بعقد العديد من الاجتماعات مع المختصين وتقديم الحلول العملية لحل هذه المشكلة، ومن أبرز هذه الحلول الدراسة التي أعدت من قبل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي تحت عنوان "الإدارة المتكاملة لمياه الصرف في منطقة صبحان الصناعية"، وتم الانتهاء منها في فبراير من عام 2018، والتي تضع خطة للتخلص بطريقة علمية ومستدامة من المخلفات الصناعية، ومع كل هذه المحاولات فإن الجهات المختصة بالدولة لم

أحمد صادق .. في ذمة الله



رحل فارس من أبناء وقيادات الهيئة العامة للصناعة في 15 ديسمبر 2019، تاركاً لنا معيناً لا ينضب من الأخلاق والقيم والعمل الصادق والتسامح والاحترام، رحل المرحوم - بإذنه تعالى - الحاج أحمد صادق مدير مركز المعلومات في الهيئة العامة للصناعة، والذي كان عنواناً للحق والفضيلة والاحترام طوال عمله في الهيئة العامة للصناعة، تاركاً لمن خلفه من أبناء وموظفي الهيئة العامة للصناعة رصيماً كبيراً من المهنية العالية في مجال تكنولوجيا المعلومات.



ومعالي وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة.

درع التميز

وتتويجاً لجهوده المتميزة والصادقة والمخلصة التي قدمها من موقعه كمدير لمركز المعلومات ودعم القرار في الهيئة العامة للصناعة، حصد المرحوم الحاج أحمد صادق جائزة درع التميز الذهبية 2019 عن فئة الأفراد كأفضل مدير تنفيذي لقطاع تكنولوجيا المعلومات على مستوى دولة الكويت خلال حفل توزيع جوائز الدروع الذهبية للمواقع الإلكترونية والتطبيقات الذكية وصفحات التواصل الاجتماعي على مستوى المنطقة العربية من قبل أكاديمية

مهنية عالية

ولو تحدثنا عن مناقبه ومآثره - رحمه الله - والتي لا تعد ولا تحصى، علينا أن نقف ملياً على دوره ودور موظفي مركز المعلومات في تنفيذ إستراتيجية هيئة الصناعة في أتمتة كل الخدمات الصناعية، والتي قادت إلى حصول الهيئة على جائزة أفضل مؤسسة حكومية في تنفيذ خدماتها إلكترونياً بنسبة 99 في المئة ومترابطة مع 9 جهات حكومية ذات العلاقة، بل إن الراحل كانت لمساته وبصماته في جعل الهيئة العامة للصناعة أفضل مؤسسة حكومية عربية في عام 2018، وكان صاحب الأفكار الريادية التي وضعها وبامتياز مع زملائه في مركز المعلومات، وتحت إشراف مدير عام الهيئة ورؤية حكومة الكويت





الهيئة العامة للصناعة إلى "إلكترونية"، وزادوا عليها الكثير والكثير من المعلومات والإنجازات التي تساعد مراجعي الهيئة على تلبية مطالبهم بيسر وسهولة.

وقد وضع - رحمه الله رحمة واسعة - أساساً قوياً ومتميناً لجعل الهيئة منارة ومركزاً لتحقيق الانطلاق، والتقدم للقطاع الصناعي بتنفيذ استراتيجيات متطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات قادرة على استيعاب تطلعات وطموح القطاع ضمن رؤية الكويت التنموية والشاملة. رحمك الله رحمة واسعة .. وأدخلك فسيح جناته ..

إننا لله وإنا إليه راجعون ...

جوائز الشبكة العربية للتميز بان آراب، وذلك يوم الأحد الموافق 28 يوليو 2019.

تكنولوجيا المعلومات

ومع الإيمان المتزايد للهيئة العامة للصناعة بأهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات ودوره البناء في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، حرص - رحمه الله عليه - على أن تكون الخدمات المقدمة من المركز لمراجعي الهيئة على اختلاف مستوياتهم تتفق مع رؤية "كويت جديدة 2035" والتي تركز دعائمها على دور تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهدافها بكفاءة واقتدار.

ولم يأل الصادق- رحمه الله - هو وزملاؤه في مركز المعلومات جهداً في تحويل كل خدمات





الندوات والزيارات والمؤتمرات

- معرض ومؤتمر جيتكس منذ 1999 إلى 2018.
- مؤتمر التنمية الصناعية في سوريا عام 2007.
- ورقة عمل بعنوان "صلاحيات الموظفين للدخول على الأنظمة من خلال البطاقة الذكية عام 2019".
- العرض الفني لنظام المعلومات الجغرافية على تليفزيون الراي سنة 2016.
- عمل زيارات ميدانية للمناطق الحرة في دولة الإمارات.

قادمة.

- ميكنة ما يقارب من 99 % من الإجراءات الداخلية الإدارية للهيئة .

الجوائز التي حصل عليها

- جائزة الخدمة الالكترونية المتميزة في دولة الكويت.
- جائزة الانجاز الخاص في نظم المعلومات الجغرافية .
- جائزة التميز الذهبية لأفضل تطبيق للهواتف الذكية.

الإنجازات والخبرات العلمية

- المشاركة في إعداد وتصميم المدن الصناعية الذكية.
- إنجاز مشروع التوقيع الالكتروني والربط الالكتروني.
- المشاركة في إعداد وتصميم مشروع منظومة الرصد البيئي للمدن الصناعية.
- إنجاز التحول من مفهوم الخدمات الالكترونية إلى الخدمات الذكية.
- إعداد استراتيجية لمركز المعلومات ودعم القرار ورسم خارطة طريق لمدة 5 سنوات



رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مشعل السيار لـ "الصناعة والتنمية":

منتجاتنا المحلية تمتاز بالجودة وقادرة على المنافسة عالمياً وإقليمياً



(خاص : الصناعة والتنمية)

قال رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مشعل السيار: إن الجمعيات التعاونية لها دور مهم ورئيسي في تعزيز دور المنتجات المحلية من جراء ما تملكه من أفرع وأسواق مركزية في كل مناطق البلاد، مؤكداً ضرورة دعمهم وتذليل كل العقبات التي تواجههم في الأسواق المحلية.

وأفاد السيار في لقاء موسع أجرته مع "الصناعة والتنمية" بأن المنتج الوطني يمتاز بجودته العالية، وقدرته على منافسة المنتجات العالمية والإقليمية، لافتاً إلى أن الاتحاد لا يألو جهداً في إدراج السلع المحلية والشركات في الجمعيات التعاونية دعماً للاقتصاد الكويت الوطني.

توفير المنتجات

وأعرب رئيس مجلس إدارة اتحاد الجمعيات التعاونية مشعل السيار عن سعادته بالتعاون مع مصنع عبدالوهاب الذي يعد أحد المصانع الكويتية التي أوجدت لنفسها مكاناً مميزاً في سوق المواد الغذائية خلال فترة قصيرة.

وقال: إن دور الاتحاد في توفير المنتجات الزراعية الوطنية مطلب مهم للمستهلكين؛ لأنه من خلال الجمعيات التعاونية يتم بيع تلك المنتجات في كل مناطق البلاد وتبسيطها ووصولها للمستهلكين بأسعار مناسبة.

وذكر أهمية ضرورة دعم المنتجات الوطنية في

وأكد السيار سعي الاتحاد في اتباع سياسته الرامية إلى دعم الصناعات والمنتجات الوطنية، فضلاً عن إبراز المشاريع الصغيرة والتميزية وتوقيع العقود معهم وتوفير سلع غذائية مختلفة ومتنوعة تحت علامة التعاون وتسويقها بالجمعيات التعاونية.

وبين أن الاتحاد الداعم الأول للمتميزين من تلك المشاريع التي تعنى بالغذاء وتوفير الأمن الغذائي؛ حيث وقع الاتحاد أخيراً عقداً تسويقياً مع مصنع عبدالوهاب لأعمال تعبئة وتغليف المواد الغذائية الحائز على المركز الأول من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كأحسن مشروع.



وأكد على حماية حقوق وصحة المستهلكين وعدم ضررهم بأي محاولات سواء كانت غشاً تجارياً أو فيما يتعلق ببيع المنتجات الفاسدة أو كل ما يضر المستهلك في التعاملات الغذائية أو الاستهلاكية.

وذكر أن الاتحاد يقوم بإعداد الاجتماعات الدورية مع الجمعيات الاستهلاكية وأعضاء مجلس الأمة لمناقشة المستجدات الأخيرة التي تهم الحركة التعاونية، مؤكداً أن الاتحاد يسعى بكل الطرق والأساليب إلى حل جميع المشاكل التي تواجه الجمعيات في البلاد وتجنبها في المستقبل.

إحلال العمالة الوطنية

وفيما يخص الجهود الرامية في إحلال العمالة الوطنية بدلا من العمالة الوافدة في العمل في الجمعيات التعاونية أماد السيار بأن الاتحاد أطلق مؤخرا مبادرة العمل التعاوني بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة

الجمعيات لأهميتها وقيمتها وجودتها العالية، لافتا إلى أن الاتحاد يعطي تعليمات مستمرة ومراقبة الجمعيات لتوفيرها الأماكن المخصصة للمنتجات الوطنية سواء الزراعية أو الغذائية والاستهلاكية.

الأسعار موحدة

ومن خلال سؤاله حول مدى اختلاف أسعار الأصناف الاستهلاكية في الجمعيات التعاونية أكد السيار أن الأسعار موحدة على كل الجمعيات في الكويت بأسواقها وأفرعها المركزية، مشددا على ضرورة الالتزام بها.

وقال: إن الاتحاد سيقوم بتحويل أي جمعية مخالفة للتعاليم الموحدة الصادرة من قبل الاتحاد وتحويلها إلى الجهات القانونية المختصة لاتخاذ اللازم، مشيرا إلى أن الاتحاد يقع تحت مظلة أكثر من 60 جمعية في كل مناطق الكويت.

تذليل كل العقبات التي تواجههم في الأسواق المحلية

توقيع العقود مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الاتحاد داعم رئيسي للمشاريع التي تعنى بالغذاء وتوفير الأمن الغذائي

الصادرة من الوزارة، إلا أنه لا يمكن المساس بمكتسبات وحقوق المساهمين والتفريط بها، مبيناً أن تطبيق قانون الصيدلة بأثر رجعي "لا يليق بأداء العمل التعاوني للجمعيات". وأكد أن اتحاد الجمعيات يعمل مع جميع الجهات الحكومية، ويحترم جميع القرارات الصادرة وفقاً للمصلحة العامة، فضلاً عن دوره بحماية مكتسبات حقوق التعاونيات.

وذكر أن الجمعيات التعاونية التي تدير الصيدليات ترحب بتشغيل صيدلة كويتيین والاستفادة منهم، إلا أن المساس بمكتسبات المساهمين والإزامهم بهذا القانون الجديد الذي يلزم بتعيين صيدلي كويتي سيضر بحقوق المساهم بشكل كبير.

وحول سؤاله حول الأساليب والاختصاصات التي يحقق بها الاتحاد أهدافه قال السيار: إن الاتحاد يعمل على القيام بالدراسات والبحوث في كل المجالات المرتبطة بنشاطه ونشاط أعضائه، وتقديم النصح والمشورة والخبرة الفنية للجمعيات الأعضاء فيه، فضلاً عن السعي بكل الطرق والأساليب الممكنة لحل المشاكل والأخطاء التي قد توجد في أي من الجمعيات الأعضاء بناء على طلب من الجمعية المعنية.

حل الخلافات

وتابع السيار أن الاتحاد يعمل على حل أي خلافات تنشأ فيما بين الجمعيات الأعضاء بناء على طلب أطراف الخلاف، ويكون قرار الاتحاد ملزماً وتنظيم الدورات التدريبية للعاملين في الحقل التعاوني والإشراف على تنفيذها وعقد الندوات وإلقاء المحاضرات لتعميق الفكر

إدراج السلع المحلية والشركات في الجمعيات التعاونية دعم للاقتصاد

العامة للقوى العاملة واتحاد العاملين في القطاع الخاص لتوفير آلية جديدة لتوفير الفرص الوظيفية بشكل أكبر للمواطنين.

وأشار السيار إلى أهمية تلك المبادرة في خلق فرص عمل للمواطنين وتشجيع الشباب للانخراط في العمل التعاوني، لافتاً إلى أن الوزارة تطمح إلى زيادة أعداد المواطنين العاملين بالجمعيات خصوصاً من فئة الشباب.

وأكد رئيس الاتحاد دعم الاتحاد لتوجه توكيت الوظائف الإشرافية في الجمعيات التعاونية، مشيراً إلى أن الجمعيات تعمل على تسكين الوظائف الإشرافية بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة العامة للقوى العاملة.

وظائف إشرافية

وقال: إن اتحاد الجمعيات يعمل بالتعاون مع الجمعيات التعاونية على دعم هذا التوجه للانتهاج من توكيت الوظائف الإشرافية في كل الجمعيات، والعمل على توكيت الوظائف الأخرى، خصوصاً أن منهم أصحاب خبرات في هذا المجال.

ومن خلال التطرق إلى أهمية قانون الصيدلة الجديد وما هو دور الاتحاد للعمل به قال السيار: إن الاتحاد حريص على مصالح المساهمين في الجمعيات التعاونية، ولا يمكن التفريط بحقوقهم، داعياً أعضاء مجلس الأمة لتعديل هذا القانون ليكون كالسابق، بحيث تكون تلك الرخص جميعها بأسماء الجمعيات التعاونية، وليست للأفراد والأشخاص.

وأفاد بأن الاتحاد حريص على تطبيق القوانين

باعتباره ركيزة من أهم ركائز تنمية الثروة البشرية المتمثلة في الأيدي العاملة، خاصة الوطنية، وقد تجلت اهتمامات الاتحاد بالتدريب.

وذكر أن الاتحاد أنشأ ضمن تنظيماته الإدارية قسما خاصا لتخطيط البرامج التدريبية لكل المستويات الوظيفية على مستوى الإدارة العليا والإدارة التنفيذية، وقد نفذ الاتحاد العديد من البرامج التدريبية، علاوة على حرصه على تنمية الثروة البشرية في مجال العمل التعاوني.

وأشار إلى أن الاتحاد حريص أيضا على إرسال العاملين فيه، وفي الجمعيات الأعضاء إلى الدورات التدريبية التي تعقد في الخارج سواء في الدول العربية أو الأجنبية بقصد زيادة العلم والمعرفة وتأهيل الكوادر التعاونية للاستفادة من الكوادر الكويتية العاملة في الحركة التعاونية.

تنمية التعاونيات

ومن خلال سؤاله حول دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في تعزيز وتنمية التعاونيات في البلاد قال السايير: إن الوزارة تتولى مهمة تسجيل الجمعيات التعاونية والإشراف عليها والتفتيش والرقابة على أعمالها وفحص حساباتها وتقديم النصح والإرشاد لها وتوجيهها إلى الأسلوب الأمثل لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، لما في ذلك من دعم للاقتصاد الوطني للبلاد، وقد أسندت هذه الاختصاصات لإدارة التعاون بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وفي حين تتولى وزارة التجارة والصناعة دورا في تسهيل أمور الحركة التعاونية للاستهلاكية وإصدار تراخيص الاستيراد اللازمة لها، وكذلك تراخيص مزاولة الفروع والأسواق لأنشطتها،

التعاوني وتأصيله، بالإضافة إلى تولي مهام الإعلام والنشر لخدمة أهداف الحركة التعاونية وإنشاء صندوق للتمويل تساهم فيه الجمعيات التعاونية لخدمة الأغراض الاقتصادية التي يقوم بها الاتحاد لصالح الجمعيات في إطار اللائحة الخاصة بالصندوق.

زيادة الأسعار

وطمأن السيار المستهلكين أن هناك جهة مسؤولة، وهي أن اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية يتحرى الدقة في أسعار السلع، وأن أية زيادة في الأسعار هي إلى حد كبير ليست بزيادة محلية مصطنعة، بل إنها زيادة تتمشى والأسعار العالمية التي لا يمكن لأحد أن يتحكم بها أو يوقفها.

وذكر أن الاتحاد يسعى دائما إلى استقرار وثبات أسعار السلع الاستهلاكية إلى أطول فترة زمنية ممكنة، علاوة على توحيد أسعار البيع في جميع الجمعيات التعاونية للسلع الاستهلاكية الخاضعة لهذه السياسة.

شراء جماعي

ومن خلال سؤاله حول أهمية اتباع سياسات الشراء الجماعي أفاد السيار بأن اتباع تلك السياسة يؤدي إلى تحقيق مميزات لكل من المستهلك أولا والجمعية ثانيا، نظرا لكبر الكميات التي يتم بها الشراء، ومما يدل على نجاح مثل هذه السياسات في الشراء الجماعي اتجاهات دول الخليج في انتهاج سياسات الشراء الجماعي الموحد للدواء والأرز لما تحققه من مميزات تعود على دولها ومواطنيها.

وأكد أن الاتحاد يولي اهتماما بالتدريب التعاوني

مراقبة الأسعار والجودة ومواصفات السلع التي ترد إلى الأسواق والفروع

الأسعار موحدة في كل الجمعيات بالكويت في الأسواق والأفرع المركزية

حماية المستهلك ومراقبة الأسعار ومعايير الجودة من أولويات عمل الاتحاد

حول القضايا الدولية أو المحلية سواء في مواقع التواصل الاجتماعي، أو حتى في وسائل الإعلام المقروءة أو المرئية، إلا أنه يطالب بالتعاضد وتغليب المصلحة العامة على الخاصة.

دور فاعل

وشدد على أهمية الابتعاد عن كل ما هو من شأنه بث روح الفرقة والتعصب لضمان عدم حدوث أي سجالات عقيمة لا تسمن، ولا تغني من جوع، مؤكداً أن المحافظة على أمن البلاد يعد مسؤولية مجتمعية يساهم بها المواطنون إلى جانب إخوانهم في وزارة الداخلية.

جدير بالذكر أن اتحاد الجمعيات التعاونية للاستهلاكية تأسس عام 1971 مشكلاً بداية العمل الجماعي في قطاع التعاون الاستهلاكي في البلاد وقيادته والدفاع عن مصالح الجمعيات الأعضاء وتمثيلها في المحافل الدولية والعربية.

نحرص على مطابقة السلع مع المواصفات القياسية الكويتية

وتصدر إليها تعليماتها بخصوص أسعار وحصص المواد المدعمة من الدولة وتمنح بعضها المخازن المجانية مثل ما منحت اتحاد الجمعيات التعاونية للاستهلاكية مخازن مبردة، وأخرى مجمدة، وثالثة عادية بناء على موافقة مجلس الوزراء الموقر، بالإضافة إلى أنها تتولى مع الجمعيات والاتحاد حماية المستهلك ومراقبة الأسعار والجودة والمواصفات للسلع التي ترد إلى الأسواق والفروع لمعرفة مدى تطابقها مع المواصفات القياسية الكويتية.

كما دعا اتحاد الجمعيات التعاونية للاستهلاكية إلى ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية في ظل الأوضاع الإقليمية الحرجة، وانطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية والاجتماعية، وضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية ترجمة لتوجيهات القيادة السياسية، لاسيما في ظل ظروف استثنائية تمر بها المنطقة.

وأشار إلى احترام كل الآراء التعاونية التي تطرح



شريكك في المذاق
Partner in Taste



صغير الحجم.. لذيذ المذاق

ميني كب كيك التمر بحشوة الكراميل المالح



Instagram Facebook YouTube Twitter kfmkuwait
kuwaitflourmills.com



في حوار مع أول مدير للهيئة العامة للصناعة الدكتور ناصر محمد العجيل :

مستقبل واعد للقطاع الصناعي في الكويت

(خاص: الصناعة والتنمية)

وباقى القطاعات الاقتصادية. ولفت إلى أن الهيئة العامة للصناعة، ومنذ تأسيسها، وضعت في اعتبارها العمل على تبسيط الإجراءات الصناعية لمراجعتها من خلال مركز الخدمة المتكاملة وإعداد دليل شامل يتضمن كل إجراءات المعاملات الصناعية والدورة المستندية لكل إجراء.

وتطرق العجيل في حوار له دور الحيوي والمتميز للهيئة العامة للصناعة في تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لافتاً إلى أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الحيوية الواعدة وإحدى الركائز الأساسية لتنمية القطاع الصناعي، فطبقاً لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء فإن هذه المنشآت تشكل ما نسبته 90 في المئة من إجمالي المنشآت المسجلة في الكويت، وتمثل المنشآت العاملة في مجال الصناعة 13.5 في المئة من إجمالي عددها.

وفيما يلي التفاصيل ..

مستقبل الصناعة

بداية، كيف تنظرون لدور مستقبل القطاع الصناعي في إطار خطة كويت جديدة 2035؟

لدي يقين بأن القطاع الصناعي في الكويت ينتظره مستقبل واعد في ظل ما نشهده من تطور ملحوظ في المهام والمحاور والأهداف الاستراتيجية لخطة 2035 المتعلقة بتنوع القاعدة الاقتصادية واستقطاب الصناعات العالمية ذات التكنولوجيا المرتفعة والتركيز على أن يكون القطاع

هو أحد راسمي السياسات التنموية في القطاع الصناعي، وواضع اللبنة الأولى في تعزيز وتطوير دور الهيئة العامة للصناعة منذ تأسيسها، كما يعد أحد المطورين للقطاع الصناعي بفكر إداري وإستراتيجي متنوع ومتميز على المدى الطويل.

وفي لقاء موسع أجرته "الصناعة والتنمية" مع أول مدير عام للهيئة العامة للصناعة والتنمية الدكتور ناصر محمد العجيل، أشار إلى أن القطاع الصناعي في الكويت ينتظره مستقبل واعد في ظل ما نشهده من تطور ملحوظ في المهام والمحاور والأهداف الإستراتيجية لخطة 2035 المتعلقة بتنوع القاعدة الاقتصادية، واستقطاب الصناعات العالمية ذات التكنولوجيا المرتفعة.

وأشار العجيل إلى أن هناك تنوعاً في القاعدة الاقتصادية واستقطاب الصناعات العالمية ذات التكنولوجيا المرتفعة والتركيز على أن يكون القطاع الخاص شريكاً مع القطاع العام، ورفع نسبة مساهمة العمالة الوطنية في القطاع الخاص.

ودول توجه الكويت إلى بناء مدن صناعية جديدة، أوضح العجيل أن تلك الخطوة تأتي استكمالاً للتعاون الاستراتيجي القائم مع جمهورية الصين في مجالات استثمارية متعددة، مضيفاً أن الكويت تحتاج إلى مثل هذه النوعية من المشروعات في المرحلة المقبلة؛ حيث تساهم هذه المشروعات بشكل فاعل في زيادة حجم رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي

تنوع في القاعدة الاقتصادية
واستقطاب التكنولوجيا المتقدمة

تطور في الأهداف الإستراتيجية
لخطة "كويت جديدة 2035"



خلال ترسيخ العلاقات الاستثمارية والاقتصادية والتجارية وزيادة الفرص الاستثمارية الواعدة والاستفادة من الخبرات الصناعية والتكنولوجية المتقدمة للجانب الصيني، وتأكيداً على هذا التوجه فقد أصدر وزير التجارة والصناعة قراراً وزارياً بتشكيل اللجنة الفنية الرئيسة لبناء المدن الصناعية وتشغيلها وتحديد اختصاصاتها وبمراجعة وتفعيل مذكرة التفاهم مما يساهم في اتخاذ الخطوات التنفيذية للاستفادة والتعاون مع الجانب الصيني في بناء هذه المدن، وتحديد احتياجاتها من مصادر التمويل ومتطلباتها من البنية التحتية، وجعلها واقعاً فعلياً خلال سنوات الخطة.

مشروعات مستقبلية

هل تحتاج الكويت إلى مثل هذه النوعية من المشروعات في المرحلة المقبلة ؟

بكل تأكيد فإن الكويت تحتاج إلى مثل هذه النوعية من المشروعات في المرحلة المقبلة؛ حيث تساهم هذه المشروعات بشكل فاعل في زيادة حجم رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي وباقي القطاعات الاقتصادية، كما تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية

الخاص شريكاً مع القطاع العام، ورفع نسبة مساهمة العمالة الوطنية في القطاع الخاص، خصوصاً أن الأرقام ومؤشرات الإنجاز المستهدفة لرفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي وزيادة نسبة العمالة الوطنية من خلال خلق فرص عمل في المشاريع الجديدة تبشر بمستقبل زاهر، وإحداث نقلة نوعية للقطاع الصناعي تتوافق مع التوجهات العالمية لتحقيق بيئة صناعية مستدامة.

مدن صناعية

أثير في الآونة الأخيرة توجه الكويت نحو بناء مدن صناعية جديدة بالتعاون مع الجانب الصيني، كيف تقيمون هذا التوجه وأثره على الاقتصاد في المدى الطويل ؟

لا شك أن توقيع مذكرة التفاهم بين الكويت ممثلة بالهيئة العامة للصناعة وجمهورية الصين ممثلة ببنك التنمية الصيني لبناء وتشغيل مدن صناعية جديدة يعتبر استكمالاً للتعاون الاستراتيجي القائم مع جمهورية الصين في مجالات استثمارية متعددة، وسوف يساهم بناء هذه المدن على إحداث آثار اقتصادية مجدية على الاقتصاد الوطني في المدى الطويل من

تبسيط الإجراءات الصناعية للمراجعين عبر مركز الخدمة

اختصار العديد من الإجراءات والدورة المستندية للمعاملة، وقد تبنت هيئة الصناعة موضوع الربط الإلكتروني مع كل الجهات الحكومية ذات العلاقة لاختصار الوقت في إنجاز المعاملات الصناعية حتى أمكن الآن من إنجاز بعض المعاملات من مقر عمل المراجع من دون الحاجة لحضوره إلى مقر الهيئة بما فيها إمكانية دفع رسوم بعض المعاملات الصناعية وهذا إنجاز يحسب للهيئة والقائمين عليها ويتمشى مع جهود الدولة لتحسين بيئة الأعمال، خاصة بعد أن حلت الكويت ضمن قائمة الـ 10 دول الأكثر تحسناً في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال طبقاً لتقرير البنك الدولي 2020 .

ومن جهة أخرى فإن المرحلة المقبلة تتطلب المزيد من التطوير والتحسين والتبسيط في ظل المشروعات الصناعية المطلوب توطئها في المدن الصناعية الجديدة للمساعدة في جذب هذه المشروعات مما يتطلب تهيئة وتجهيز النظم التكنولوجية الحديثة لخدمة المراجعين وتدريب الكوادر الوطنية على تطبيقها .

المدن الصناعية تعكس التعاون الإستراتيجي بين الصين والكويت

للخطة وجذب الشركات العالمية ذات القدرات التكنولوجية المتقدمة ورفع قيمة الصادرات الصناعية، الأمر الذي ينعكس على زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي القومي للكويت من 5 إلى 8 في المئة.

خطت الهيئة العامة للصناعة خطوات ملموسة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها على كل الإجراءات المتعلقة بخدمة المراجعين، ما رؤيتكم تجاه سعي الهيئة إلى القضاء على بيروقراطية الإجراءات في القطاع الصناعي ؟

منذ إنشاء الهيئة العامة للصناعة وضعت في اعتبارها العمل على تبسيط الإجراءات الصناعية لمراجعيها من خلال مركز الخدمة المتكاملة وإعداد دليل شامل يتضمن كل إجراءات المعاملات الصناعية والدورة المستندية لكل إجراء.

وقد أولت هيئة موضوع تبسيط الإجراءات الصناعية أهمية كبرى؛ حيث استمرت جهود المختصين فيها على تطوير وتعديل دليل الإجراءات الصناعية بشكل دائم وتطبيق أحدث النظم الآلية للتيسير على المراجعين، فتم

توفير فرص عمل للشباب يبشر بمستقبل زاهد

تكنولوجيا المعلومات ركيزة رئيسة في تطوير الصناعة

المشروعات الصغيرة تشكل
90 % من المشروعات المسجلة

زيادة نسبة مساهمة الصناعة
في الناتج من 5 إلى 8 في المئة

مشروعات صغيرة

ومن ناحية أخرى فإن نمو هذا القطاع يعزز دور القطاع الخاص ومشاركته في تحقيق أهداف الخطط التنموية وتنويع مصادر الدخل ولا يفوتني إلا أن أشيد بدور اتحاد الصناعات الكويتية على مبادرته لتبني مشروع مصنع المبادرين لتأهيل ودعم الشباب لإنشاء مشروعات صغيرة، ومتوسطة من خلال برامج تدريبية وورش متخصصة وعمل زيارات ميدانية للمصانع للاطلاع بشكل تفصيلي على التجارب الناجحة للمصانع الوطنية .

فرص وظيفية

تسعى الدولة إلى توفير الوظائف لخريجي الجامعات والمقدر عددهم بنحو 420 ألف خريج كويتي حتى عام 2035، ما مدى قدرة القطاع الصناعي على استيعاب هذا العدد ؟

يسعى القطاع الصناعي ضمن الأهداف الإستراتيجية لخطة 2035 إلى توفير 25 ألف فرصة عمل وطنية، وهي تمثل أكثر من ضعف العدد الحالي، علما بأنه في حال استكمال تنفيذ الشراكة الإستراتيجية مع الصين في مجال مبادرة الحزم والطريق لإحياء طريق الحرير، وإنشاء منطقة تجارية تحيي تجارة الترانزيت طبقا لمذكرة التفاهم الموقعة مع الصين بهذا الشأن، فإن نسبة فرص العمل للعمالة الوطنية سوف ترتفع بشكل كبير نظرا لحجم المشاريع والاستثمارات التي سيتم ضخها ضمن هذه المبادرة، ومن جهة أخرى فإن التنسيق مع القطاع التعليمي بشأن التركيز على النوعية المطلوبة لمخرجات

الهيئة العامة للصناعة دور ملحوظ في تشجيع الشباب لتأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة، كيف تقيمون هذا القطاع الحيوي وما مدى أثره في تطوير أداء القطاع الصناعي بشكل خاص والاقتصاد الكويتي بشكل عام ؟

يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الحيوية الواعدة وإحدى الركائز الأساسية لتنمية القطاع الصناعي، فطبقا لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء فإن هذه المنشآت تشكل ما نسبته 90 في المئة من إجمالي المنشآت المسجلة في الكويت وتمثل المنشآت العاملة في مجال الصناعة 13.5 في المئة من إجمالي عددها، ونظراً لأهمية هذا القطاع فقد قامت الكويت بإنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف رعاية وتنمية هذه المشروعات وتوفير الدعم المالي والقانوني والبنية التحتية والتوجيه الفني وتدريب أصحاب هذه المشاريع على إدارة مشاريعهم .

ولاشك أن لهذا القطاع تأثيرا مباشرا على القطاع الصناعي فهو من ناحية يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة قيمة الصادرات الصناعية، كما يساعد في خلق بيئة تنافسية تقلل من الاحتكار، ويقلل الضغط على الوظائف الحكومية، وخلق فرص عمل للشباب، وخصوصا من يملكون الإبداع والابتكار والتطوير للعمل في القطاع الخاص، بالإضافة إلى الحفاظ على التراث القديم المتعلق في مجال الحرف اليدوية



الوطني وموضوع التوحيد القياسي، وغيرها من الإنجازات، الأمر الذي استحققت عليه الهيئة أن تتوج جهودها بالحصول على أفضل مؤسسة حكومية عربية لعام 2018 ومديرها العام السيد / عبد الكريم تقي على أفضل مدير تنفيذي عربي لنفس العام .

وقد آن الأوان أن تنتقل الهيئة إلى مرحلة جديدة من التطور والإنجاز تتوافق مع التحديات العالمية المتغيرة، خصوصاً مع بداية تطبيق الخطة الإستراتيجية لها 2035 وما تتضمنه من رؤية جديدة وأهداف استراتيجية وهيكل تنظيمي جديد يركز على الأنشطة الصناعية التخصصية؛ حيث تحتاج الهيئة في المرحلة المقبلة إلى الاعتماد على تطبيق مؤشرات الأداء توضح مدى التقدم والإنجاز في الخطط المعتمدة، وعلى أنظمة معلومات متقدمة تدعم اتخاذ القرار سواء في الاستمرار بالمنظور الحالي، أو اتخاذ إجراءات تصحيحية طبقاً لما توضحه هذه المؤشرات، كما تحتاج الهيئة إلى استمرار جهودها الحالية في متابعة تعديل بعض مواد قانون الصناعة، ومنها تكوين رأسمال للهيئة يمكنها من الصرف على مشاريعها الرئيسية .

التعليم طبقاً للاحتياجات سوق العمل سوف يساعد على استيعاب الخريجين الجدد بشكل أفضل .

بعد مرور قرابة 23 عامًا على تأسيس الهيئة العامة للصناعة، كيف تقيم دور الهيئة وأداءها، وما الذي تحتاجه إلى رفع كفاءة أدائها خلال الفترة المقبلة ؟

للهيئة دور مهم ومحوري في الإشراف على القطاع الصناعي وتنميته من خلال الاختصاصات، والأهداف الذي نص عليه قانون إنشائها، وقرابة 23 عاماً على تأسيسها، خطت الهيئة خطوات متقدمة لتحديث وتطوير أعمالها سواء في مجال البنية الإدارية والتنظيمية لها، أو في مجال الخدمات الصناعية للمستثمرين الصناعيين والمشاريع التي قامت بتنفيذها، والتي منها إعداد الخطط لإنشاء مناطق صناعية جديدة ووضع معايير توزيعها على المستحقين، وتخصيص مواقع ومساحات لكل من صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، إضافة إلى إعطاء الأهمية اللازمة لموضوع دعم المنتج الوطني من خلال لجنة متابعة أولوية شراء المنتج



كن متميزاً

وجه الدكتور ناصر العجيل نصائح متميزة لموظفي الهيئة العامة للصناعة بالقول: كن متميزاً في عملك فليس المطلوب فقط إنجاز الأعمال، ولكن مطلوب إنجازها بإتقان، وأن تعمل على تنمية قدراتك ومهاراتك الوظيفية وأن تتقبل النقد والتوجيه من الرؤساء، وأخيراً أن تكون متواضعا في عملك سواء مع المراجعين أو الزملاء .

تتبنى الكويت خطة كويت جديدة 2035 وذلك لرفع قدراتها الاقتصادية وخلق مزيد من الفرص أمام أبنائها وتنويع مصادر الدخل، ما رؤيتكم في تلك الخطة ؟

تعد خطة الكويت الجديدة 2035 تجسيدا لرؤية صاحب السمو أمير البلاد المفدى لجعل الكويت مركزا ماليا و تجاريا عالميا، ولإنجاح هذه الخطة لابد من أن يكون هناك توزيع للأدوار لكل الجهات المعنية بتنفيذ الخطة على مستوى القطاع العام والقطاع الخاص لتحقيق أهدافها المطلوب إنجازها، وهي بلا شك خطة طموحة لمستقبل الكويت بكل جوانبها الحياتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية والسياحية، وتستهدف الخطة قيام القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجيع روح المنافسة وتحقيق التنمية البشرية وتشريعات متطورة، وبيئة أعمال مشجعة وميسرة.

هل إنفاق الكويت على المشاريع التنموية كافٍ لإحداث التحول الاقتصادي المطلوب في ظل عالم متغير وتحديات أكبر تواجه اقتصاديات دول الخليج ومنها الكويت ؟

الكويت تقوم بالإنفاق على المشاريع التنموية وفقا لخطة التنمية المعتمدة وطبقا للبيانات المنشورة في ملتقى الكويت للاستثمار، فإن ما تم إنفاقه خلال خطط التنمية من النفقات الرأسمالية من عام 2010 وصولا إلى 2019/3/31 بلغ 23.6 مليار دينار كويتي، وحيث إن الخطط المطروحة للمشاريع التنموية تتطلب مبالغ مالية ضخمة، فإن الأمر يتطلب تعزيز بيئة الاستثمار من خلال تشريعات وقوانين جديدة لتسهيل بيئة الأعمال، كما يجب التأكيد على مبدأ الشركة مع القطاع الخاص في إطار (PPP BOT -) كون القطاع الخاص شريكا إستراتيجيا في الفترة المقبلة، بالإضافة إلى إمكانية البحث عن مصادر تمويل خارجية وجذب الاستثمارات لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، وخصوصا في مجال البنية التحتية للمدن الصناعية الجديدة .



لا تبخلوا بخبراتكم

وجه العجيل حديثه للإشرافيين في هيئة الصناعة قائلاً لهم: لا تبخلوا بخبراتكم على المرؤوسين والموظفين الجدد بشكل خاص، واعمل معهم بروح الفريق الواحد، فأني نجاح يحققه موظف من الفريق يعد نجاحاً للفريق ككل.

حسن الاختيار

طالب العجيل بضرورة العمل على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب والاهتمام بالكفاءات والخبرات عند تفويض بعض الاختصاصات، وأن يكون الاختيار مبنياً على الكفاءة في العمل؛ لأن القاعدة الإدارية المشهورة تقول: "إن الاختصاص يفوز، ولكن المسؤولية لا تفوز"

آن الأوان للانتقال هيئة الصناعة
لمرحلة جديدة تتوافق مع التحديات

25 ألف فرصة وظيفية يوفرها
القطاع الصناعي في خطة 2035

محمد جاسم الوزان لـ "الصناعة والتنمية": الكويت من الدول المؤسسة للصناعات الغذائية في دول الخليج



إعداد: م. وليد المجني

دعا نائب رئيس مجلس إدارة في شركة ميزان القابضة محمد جاسم الوزان الشركات العائلية إلى الإدراج في الأسواق المالية، من أجل النمو والتوسع والمحافظة على استمرار الكيانات العائلية من التفكك، أو الانهيار مع تعاقب الأجيال، وأن التخوف من الإدراج يكمن في خروج أو تخارج هذه العائلات من هذا البنزس لا أساس له من الصحة.

وقال لـ "الصناعة والتنمية": إن قرار إدراج شركة "ميزان" كان قراراً صائباً وشجاعاً في نفس الوقت؛ حيث أصبحت ميزان أكثر قوة وانتشاراً، وقادرة على شراكتها مع الدولة في الصناعات الغذائية الاستراتيجية .

وأشار إلى أن حصة ميزان السوقية من قطاع الصناعات الغذائية نحو 15% من التصنيع والتجارة.

وحول خطة التنمية في الكويت جديدة 2035، قال: إنه رؤية بعيدة المدى، وكان الأجدد الحديث عن رؤية خمسية أو عشرية، للقدرة على قياس إنجازاتها ، وإنه من الصعب الحكم على هذه الرؤية حالياً .

ورأى أن ربط القطاع الزراعي بقطاع الصناعات الغذائية سيعظم من إنتاج المواد الاستهلاكية الغذائية، مع العمل على ضرورة تأمين الزراعات الاستراتيجية بالتعاون مع الدول الإفريقية، لا سيما في مجال زراعة القمح والأرز والذرة

« وجود قاعدة بيانات صناعية تخدم المستثمر عن نوعية الصناعات المتوافرة

القائمة، كل هذه الأمور مجتمعة ساعدت على الحد من الانتشار والمنافسة لهذه الصناعات مقابل تزايد المنافسة الخارجية، وليس أدل على ذلك من إنتاج المصانع الغذائية احتياجات الكويت من الغذاء أيام الاحتلال العراقي الغاشم، وكان الإنتاج بأيدي كويتية، وهذا يؤكد ضرورة الاهتمام بهذه الصناعة وفق خطة ورؤية قابلة للتنفيذ ومدعومة من الجهات الصناعية.

قاعدة معلومات

وتطرق الوزان لأهمية وجود قاعدة البيانات أمام المستثمرين، وأوضح أن وجود خطة ورؤية تتطلب وجود قاعدة بيانات تخدم المستثمر مع وجود إحصاءات دقيقة عن نوعية الصناعة التي يرغب في الاستثمار بها، حتى لا تضيع استثمارات نتيجة لتكدس، أو امتلاء وتشبع السوق بالصناعة التي يرغب بها، ولم يعلم بذلك نظرا لعدم وجود الإحصاءات المبينة لذلك.

فوجود معلومات وقاعدة بيانات عن الصناعات في الكويت تتيح رؤية سليمة وقرارا صائبا لمتخذ القرار والمستثمر، وأيضا تعمل على إيجاد توازن بين العرض والطلب في السوق من منتجات غذائية استهلاكية.

وللعلم فإن وجود فائض في الصناعات الغذائية في دول الجوار، جعل هذه الصناعات تتنافس بقوة في

« خطة كويت "جديدة 2035" تعزز وتدعم القطاع الصناعي

الإنتاج الزيوت؛ حيث سبقتنا العديد من دول الجوار في ذلك .

وطالب بضرورة وجود قاعدة بيانات تخدم المستثمر مع وجود إحصاءات دقيقة عن نوعية الصناعة التي يرغب في الاستثمار بها، حتى لا تضيع استثمارات نتيجة لتكدس أو امتلاء وتشبع السوق بالصناعة المتكررة.

وتحدث عن بعض التحديات التي تعرقل جهود الصناعيين في الكويت، وأيضا عن المنافسة مع دول الجوار في الصناعات الغذائية على وجه الخصوص، داعيا الجهات المسؤولة عن الصناعة إلى ضرورة وجود رؤية مستقبلية قابلة للتنفيذ، مع مزيد من التيسير والتسهيل على القطاع الخاص الصناعي .

صناعات غذائية

تعد الكويت من الدول المؤسسة للصناعات الغذائية في المنطقة منذ ستينيات القرن الماضي، معتقداً أن البيروقراطية الحكومية ساعدت على تأخير إنشاء كثير من المصانع الغذائية، وفي المقابل انتشرت الصناعات الغذائية وتقدمت في دول الجوار، حتى أصبح من الصعب منافستها حالياً، كذلك بعض التحديات التي شكلت عقبة أمام توسع وانتشار الصناعات الغذائية في الكويت تتمثل في شح توزيع القسائم الصناعية، أو عمل توسعات للمصانع

« وجود رؤية صناعية مستقبلية قابلة للتنفيذ يعزز عمل ونمو القطاع الصناعي

« 15 % حصة ميزان السوقية من قطاع الصناعات الغذائية من التصنيع والتجارة

« صعوبة منافسة المنتجات الغذائية المحلية مع دول الجوار التي تتمتع بفائض كبير

هو دعم الدولة للصناعات الغذائية؟! وهل هذا وفق منظور وخطة عمل الدولة؟! وفي اعتقادي أن هذه التعقيدات تعد من أهم وأكبر أسباب هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج.

سهولة التمويل

وعما إذا كانت هناك صعوبات في تمويل الشركات الخاصة في القطاع الصناعي، أشار إلى اعتقاده بأنه ليست هناك صعوبة في حصول القطاع الخاص على تمويل، فالمصادر كثيرة ومتاحة، إذا كانت الصناعة مجدية والضمانات كافية، وفي رأبي أعتقد أن الأهم هو معرفة المواد التي تحتاجها الكويت في التصنيع، وللعلم فإن قطاع الصناعات الغذائية مرتبط إلى حد ما بالقطاع الزراعي. ولك أن تتصور إذا كان هناك تعاون بين الجهات المسؤولة عن الزراعة والصناعة مثلا لتطوير صناعة الألبان وغيرها من الصناعات المماثلة، وقد تقدمنا منذ سنوات بهذا المقترح لإنشاء مصنع للألبان، لكن لم نحصل على الموافقات اللازمة، وهذا يزيد من معاناة الصناعيين، وفي المقابل نجد كل الدعم والتيسير من دول الجوار، مما يزيد فرص منافستها للصناعات القائمة فعليا في الكويت.

بيئة الأعمال

وأعتقد أن استمرار تطوير بيئة العمل في القطاعات الحكومية خصوصا والتي يتعامل معها الصناعيون ستعمل على تنشيط القطاع وتعظيم عوائده، وبالتالي قدرته على المنافسة. وفي هذا السياق أتمنى على المسؤولين عن القطاع الصناعي في الدولة مزيدا من التسهيل والتيسير علينا كصناعيين، بدلا من زيارتنا المتكررة لأبوابهم دون إنجاز.

« قرار إدراج "ميزان" صائب وشجاع أتاح لها القوة والانتشار

السوق الكويتي، والذي يعتبر أقل تقدما وتطورا من هذه الأسواق، وهذا يحتم علينا حماية منتجاتنا من المنافسة الخارجية.

"رؤية 2035"

رؤية كويت جديدة 2035 تعد خطة حكومية، وتحقيقها يعتمد على جاهزية التنفيذ، ولا بد من فهم لأهداف الرؤية محليا وعالميا، وأعتقد أن عدم وضوح الرؤية حتى الآن من المبكر أن نطلق عليها حكما، ويمكن أن نتحدث عن رؤية لـ 5 سنوات أو الـ 10 سنوات المقبلة، أما 15 عاما فكثير نظرا لطول المدة. ولو تحدثنا عن قطاع الصناعات الغذائية عبر منظور فاتورة الاستيراد اليومي من المواد الغذائية الأساسية، لوجدنا أن هناك الكثير من هذه المواد لا يتم صنعها أو زراعتها في الكويت لتأمين الاستهلاكات اليومية وحاجة المواطنين من الغذاء.

فلا يوجد لدينا زراعة الأرز والقمح والذرة لصناعة استخراج الزيت، وبعض الدول سبقتنا بالاستثمار الخارجي في هذه المواد الأساسية في بعض الدول الزراعية الأفريقية لتأمينها كسلعة استراتيجية، وهذا حتى لا يكون اعتمادها على الغير في المواد الغذائية الأساسية.

جاذبية الاستثمار

وأوضح الوزان أن دول الجوار أكثر جاذبية للاستثمار والمستثمرين من الكويت، بسبب تعقيدات ذكرناها سابقا، فعلى سبيل المثال منذ 20 عاما طلبنا توسعة لمصنعنا في الكويت، وإلى اليوم لم تأت الموافقة على التوسعة، وفي المقابل جاءت الموافقة في نفس اليوم لمصنعنا في الإمارات، وهو يعمل منذ 20 عاما، فهل هذا ما نريده؟! متسائلا: هل هذا



في الأسواق المالية يكمن في خروجهم، أو تخارجهم من هذا اليزنس، وذلك بالعكس؛ لأن دخولهم في أسواق المال يجعلهم محط أنظار الشركات العالمية، ويتيح لهم فرصاً أكبر، أما التخوف ومناطق الخطورة فيكون من الأجيال القادمة، وألا تكون هناك شفافية، وهذا يؤدي إلى السعي والتطوير.

وهنا يأتي دور الدولة في استمرار دعم وتشجيع الشركات العائلية على الإدراج من أجل التطور والاستمرار والتوسع بكل شفافية، فكلما تطورت وتوسعت وزاد حجم أعمال الشركات العائلية، انعكس ذلك على نمو وأداء الاقتصاد الوطني، فاليوم شركة ميزان شركة مهمة، ولا بد من شراكتها مع الدولة في مشاريع استراتيجية للأمن الغذائي بما لها من خبرات وحجم أعمال.

أسواق المنطقة

وقال: حالياً نركز على السوق الكويتي، ويستطيع المستثمرون الأجانب شراء أسهمنا من السوق الكويتي، وتقديمنا يجعلنا محط أنظار الشركات العالمية، وفرصة لهم للاستحواذ على حصص من «ميزان»، وحاليا نحن نهتم بأسواق المنطقة

"الحصة السوقية"

وأشار الوزان إلى أن حصة ميزان السوقية من قطاع الصناعات الغذائية تبلغ 15 في المئة من التصنيع والتجارة.

الإدراج في البورصة

وفيما يتعلق بقرار إدراج شركة ميزان في السوق، قال: إن قرار الإدراج في البورصة كان قراراً شجاعاً ومعاناة في نفس الوقت، ويأتي في ظل وجود الكثير من الشركات العائلية التي ترغب في الاستمرار، والمحافظة على تاريخها وأصولها.

ولنا نموذج من الشركات العائلية العالمية التي تم إدراجها، خصوصاً مع تعاقب الأجيال، والتي تحدث كثيراً من التحديات بعد انتهاء الجيل الأول والثاني؛ حيث تتراجع حجم الكيكة التي كانت توزع على العائلة، واعتقد أن الوقت قد حان لتتشارك ميزان مع القطاع العام، في الإدارة والأرباح، بكل شفافية، وأيضاً التوسع في المنطقة، وفتح أسواق جديدة.

وقال: إن تخوف الشركات العائلية من الإدراج

« الشباب يحتاجون إلى دعم معلوماتي حتى لا يكرر صناعات موجودة تكون مصيرها الفشل

والخبرات، فكل التحديات الكبيرة التي مررنا بها في الكويت زادت من خبرتنا، وهذا جعلنا نستطيع العمل والإنجاز في أي من الأسواق الأخرى، فإذا كانت الفكرة صحيحة والخبرة كبيرة سينجح أي عمل صناعي مع وجود دراسة وتطبيق يعزز ذلك، وهذا يختلف من مكان إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى.

وقال: نحن نحتاج إلى قوة القانون، خصوصا في تطبيق المواصفات القياسية، فكثير من المنتجات المنافسة من الدول الأخرى لا تطبق عليها الاشتراطات والمواصفات القياسية التي تطبق على الصناعة المحلية، وهذا يخالف مبدأ التنافس العادل بين المنتجات المستوردة والمصنعة محليا، والأمثلة على ذلك كثيرة.

« نحتاج إلى تطبيق المواصفات القياسية على المنتجات المنافسة

« الشركة دخلت بالفعل السوق السعودي واشترينا مصنعا قائما

والتركيز عليها، وكيف تقوى علاقتنا ونطرح منتجاتنا، ونعزز التبادل التجاري والصناعي مع هذه الأسواق.

إعادة التجربة

وعما إذا كانت الشركة تتجه إلى إنتاج نفس نموذج عمل شركة ميزان بالخارج، أفاد الوزان بأن الشركة دخلت بالفعل السوق السعودي، واشترينا مصنعا قائما، وأعدنا تأهيله بمنتجات جديدة، وبدأنا بالفعل عملية التصنيع، موضحا أن الشركة تواجدت في أسواق جنوب أفريقيا؛ حيث بدأت الزراعة، على صعيد شخصي، وليس هذا الاستثمار لشركة "ميزان"؛ وذلك لإثبات نجاح التجربة والرأي، فإذا ثبتت ونجحت هذه التجربة، نكررها في شركة "ميزان"، وأعتقد أن ذلك من أصول نجاح البيزنس وزيادة حجمه وقوته.

قوة القانون

وحول الدروس المستفادة للشباب، قال الوزان: إن الشباب يحتاجون إلى دعم معلوماتي، حتى لا يكرر صناعات موجودة تكون مصيرها الفشل. والعمل في الكويت في ظل الأوضاع الراهنة والتحديات الكثيرة، وتعلم المزيد من التجارب

« مطلوب شراكة استراتيجية مع الدولة في الصناعات الغذائية

أزمة نقود قد تواجه العالم قريباً



يواجه العالم أزمة صامتة وغير متوقعة قد تؤدي إلى اختفاء كميات كبيرة من الأوراق النقدية، لكن هذا لن يعني بطبيعة الحال حدوث أزمة مالية أو اقتصادية، وإنما يتعلق الأمر بالأوراق النقدية التي قد تصبح قريباً شحيحة في أيدي الناس، أو قد تصبح متهاكة ومهترئة من دون أن تتمكن السلطات الحكومية في أغلب دول العالم من تجديدها، أو إصدار بديل لها.

العالم حالياً، وذلك من خلال تعاقداتها مع أكثر من 140 بلداً في العالم.

وبحسب شركة الأبحاث العالمية "إديسون غروب" فإن 36% من الأوراق النقدية المتداولة اليوم في العالم قامت مطبعة "دي لا رو" بتصميمها وإنتاجها وطباعتها بشكل كامل.

وتواجه الشركة المالكة لهذه المطبعة العملاقة أزمة منذ أكثر من عامين عندما تكبدت خسائر بقيمة 525 مليون دولار بسبب فقدانها عقد طباعة جوازات السفر البريطانية الحديثة، وهو العقد الذي فازت به شركة فرنسية منافسة.

لكن تقرير NBC يقول: إن ما فاقم من خسائر مطبعة النقود الأكبر في العالم هو الانتشار السريع لبطاقات الدفع الإلكتروني وتزايد التحويلات المالية عبر الإنترنت، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى فقدان الشركة لأكثر من 20% من قيمتها، وجعلها على حافة الانهيار حالياً.

525 مليون دولار خسائر الشركة بسبب فقدانها أحد العقود الهامة

أما السبب في الأزمة المرتقبة فيعود إلى إعلان مفاجئ من أضخم مطبعة أوراق نقدية في العالم، أنها أصبحت على وشك الانهيار، ما يعني أنها قد تغلق أبوابها قريباً بما يؤدي إلى أزمة في طباعة وإصدار الأوراق النقدية، وذلك في الوقت الذي يتجه فيه البشر تدريجياً إلى التخلي عن العملات التقليدية لصالح التداولات على الإنترنت، وحمل بطاقات الائتمان وتحول الهواتف النقالة إلى محافظ نقود، فضلاً عن ظهور العملات الإلكترونية المشفرة مؤخراً.

وقالت الشركة البريطانية التي تطبع الأوراق النقدية لـ140 دولة في العالم، بما فيها بريطانيا وأغلب الدول الكبرى في العالم، إنها تعاني من "مستقبل مجهول إلى حد كبير"، محذرة من أنها تواجه "احتمالات الانهيار والإغلاق".

ويعود تأسيس المطبعة التي تحمل اسم "دي لا رو" إلى أكثر من 198 عاماً ماضية، كما أنها تطبع الجنيه الإسترليني لصالح "بنك إنجلترا المركزي" منذ العام 1860، وهي بطبيعة الحال "أضخم مطبعة تجارية في العالم"، بحسب ما أورد تقرير شبكة NBC الإعلامية اطلعت عليه "العربية.نت".

وقال التقرير: إن مطبعة "دي لا رو" تقوم بإنتاج أكثر من ثلث الأوراق النقدية الموجودة في

دعم المنتج المحلي .. قضية أمن قومي



(خاص: الصناعة والتنمية)

ولا يقتصر دعم المنتج المحلي على جهة بعينها أو مؤسسة أو هيئة؛ حيث تتضافر جهود العديد من الجهات الحكومية والخاصة في هذا المجال، بدءاً من وزارة التجارة والصناعة ممثلة بالهيئة العامة للصناعة، مروراً بغرفة تجارة وصناعة الكويت، والصندوق الوطني لدعم ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ووصولاً إلى البنك الصناعي واتحاد الصناعات الكويتية، وهي الجهات المعنية بدعم القطاع الصناعي وتشجيعه.

تشجيع الصناعة

وفي هذا الخصوص يؤكد نائب المدير العام للهيئة العامة للصناعة محمد العدوانى، أن العديد من الجهات الحكومية ذات العلاقة، وعلى رأسها الهيئة العامة للصناعة، تلعب دوراً بارزاً في سبيل تشجيع المنتج المحلي، ودعم الصناعات الكويتية وإحلال المنتجات الكويتية محل الواردات الأجنبية؛ حيث يعد ذلك الأمر بمنزلة هدف وتوجه أساسي للدولة، لم لا وقطاع الصناعة المحلية يعد عمود للاقتصاد الوطني.

إن تنوع مصادر الدخل يعد هدفاً حكومياً استراتيجياً، كما أن دعم المنتج المحلي يشكل ركيزة أساسية لتحقيق هذا الهدف؛ ولذلك سنت الكويت العديد من القوانين لدعم المنتجات المحلية؛ لأنها تشكل قضية أمن قومي للبلاد، فضلاً عن دورها في تنشيط حركة السوق وتوفير فرص العمل.

وفي هذا الإطار، وضعت الحكومة الكويتية الصناعة على قائمة أولوياتها، وضمن تطلعاتها لرؤية "كويت جديدة 2035"، كما تبنت إنشاء مدن صناعية متكاملة تحتوي على بنى تحتية جيدة، ومرافق ملائمة وخدمات صحية وإسكانية وأنشطة وخدمات تجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما عملت على توفير بنية تشريعية، وتعديل العديد من القوانين بحيث تسمح بإصدار التراخيص بسهولة ويسر.



**خورشيد: ضرورة اهتمام
وزارة التجارة والصناعة
بدعم واستقرار أصحاب
المشاريع الصغيرة
والمتوسطة**



**الخرافي: إن الصناعة
هي صمام الأمان
للمجتمعات لقدرتها
على استيعاب القادمين
لسوق العمل وتوظيفهم**



**العدواني: الجهات
الحكومية تعمل على
تشجيع المنتج المحلي
ودعم الصناعات
الكويتية**

فرص وظيفية، وفي هذا السياق، جاء تأسيس الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليلعب دورا كبيرا على هذا الصعيد، وذلك عبر تمويله للكثير من المشروعات التي بلغ عددها 1035 مشروعا في 3 سنوات للفترة الممتدة من يناير 2016 حتى 9 يناير 2019، بحجم تمويل 177.1 مليون دينار، ولعل هذا الرقم يعكس جدية الحكومة في دعم أصحاب المشاريع للمساهمة في عملية التنمية المستمرة.

المشاريع الصغيرة

من جانبه، شدد عضو مجلس الأمة النائب صلاح خورشيد على ضرورة اهتمام وزارة التجارة والصناعة بدعم واستقرار أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خصوصا أن هناك شريحة كبيرة ممن تحملوا مخاطرة العمل في القطاع الخاص والمخاطرة من خلال تأسيس مشاريع صغيرة، ليتفاجأوا فيما بعد بأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مازال غير مستقر، على الرغم من أن السلطة التشريعية وجدت لزاما عليها إنشاء الصندوق برأس مال ملياري دينار، بعد قناعة تامة بأهمية دعم أصحاب ورواد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دعم صحيح

وشدد على أن مجلس الأمة يعمل على إصدار

وأضاف أن الحكومة اتخذت خطوات مهمة في سبيل التعزيز ليكون قادرا على المنافسة وسط السوق المحلية والأسواق المجاورة، وتشجيع المستثمرين على القيام بصناعات جديدة، لا سيما في ظل التسارع الكبير في الصناعات العالمية، وظهور صناعات متجددة كل عام.

وكما هو معروف، فإن الحكومة الكويتية سعت- وما زالت تسعى- بهدف خلق بيئة جاذبة لرأس المال والاستثمار، وتأسيس صناعات محلية بجودة عالمية وتوطينها عبر شراكات مع كبريات الشركات، وتأمين متطلباتها واحتياجاتها، وحققت قفزة كبيرة في هذا الشأن عبر إنجاز قوانين عديدة منها قانون إنشاء الهيئة العامة للصناعة رقم 56 لسنة 1996، والذي تهدف المادة 28 منه إلى تنمية النشاط الصناعي في البلاد والنهوض به، والإشراف عليه حتى تتحقق أهداف للاقتصاد الوطني، وذلك بالتعاون مع مجلس الأمة وأعضاء اللجان المختصة فيه الذين لم يدخروا جهدا ووقتا لإنجاز كل ما من شأنه الدفع بالصناعة المحلية والمنتج المحلي وتعزيز وجوده؛ ليكون رافدا للاقتصاد الوطني.

الصندوق الوطني

إن نجاح النشاط الصناعي يعتمد بشكل كبير على نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة، جنبا إلى جنب مع نظيرتها الكبيرة؛ وذلك نظرا لأهميتها في خلق

« نجاح النشاط الصناعي يعتمد على نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع نظيرتها الكبيرة

الوزارة لبحث ومناقشة الصعوبات التي تواجه الدولة لدعم المنتج الوطني، واستحقاق شركات ومؤسسات القطاع الخاص الصناعية للدعم في المشتريات الحكومية، وبخاصة المشاريع التي يتم تنفيذها من خلال وزارة الأشغال العامة؛ بحيث يصبح دعم المنتج المحلي وتشجيعه هو الأصل والقاعدة العامة واجبة النفاذ.

اتحاد الصناعات الكويتية

كذلك يلعب اتحاد الصناعات الكويتية دوراً بارزاً في دعم وتشجيع القطاع الصناعي بشكل عام، والمنتج المحلي بشكل خاص، وذلك انطلاقاً من إيمان الاتحاد (بصفته مظلة تضم عدداً كبيراً من المصانع الكويتية) بأن المنتج الصناعي المحلي يعد ركيزة أساسية للدخل القومي، وبالتالي فإن الأمر يتطلب دعم القطاع الصناعي وتعزيزه بشكل عام.

وكما سبق أن قال رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي في أكثر من مناسبة، فإن الصناعة هي صمام الأمان للمجتمعات؛ كونها قادرة على استيعاب القادمين لسوق العمل وتوظيفهم، مشدداً على أهمية الصناعة لتأخذ الدعم الكافي ليس في تنوع مصادر الدخل فقط، وإنما في توظيف الشباب الكويتي، مضيفاً أنه في المستقبل لن تكون هناك وظائف حكومية كافية لجميع المواطنين، وإنما ستكون هذه الوظائف متاحة في القطاع الخاص بشكل أكبر.

جهاز حماية المنافسة

كذلك يلعب جهاز حماية المنافسة دوراً بارزاً لدعم الاقتصاد الكويتي من خلال توفير أسواق عادلة تتساوى جميع الشركات والعاملين فيها، بعيداً عن أي ممارسة مضرّة للمنافسة وعدم تأثرها بغير عوامل السوق.

« الغرفة أولت اهتماماً بالغاً بدعم وتشجيع الصناعة باقتراح إنشاء صندوق التنمية الصناعية ثم إنشاء بنك الكويت الصناعي

القوانين الداعمة للصناعة والصناعيين، لكن المشكلة تكمن في تطبيق القوانين من قبل بعض الجهات الحكومية التي تقوم بوضع العراقيل، وتحاول تعطيل تنفيذ القانون إما من خلال تأخير اللائحة التنفيذية أو من خلال عدم التفسير الصحيح لمواد القانون.

غرفة التجارة

ومن بين الجهات التي تلعب دوراً بارزاً في طريق دعم المنتج المحلي، تأتي غرفة تجارة وصناعة الكويت التي تعد الكيان التنظيمي الجامع لأصحاب الأعمال من الصناعيين والتجار، والذي يعمل منسجماً مع الخطوات المهمة التي قامت بها الدولة خلال الآونة الأخيرة دعماً للصناعة ومنتجاتها.

وكما هو معروف، فقد لعبت غرفة تجارة وصناعة الكويت دوراً بارزاً في أثناء وبعد صدور القانون رقم 74 لسنة 2019 والمعدل للقانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة؛ حيث كان لها الفضل الكبير في التعديل الذي شهدته القانون، والذي زادت معه أفضلية المنتج المحلي الكويتي في المشتريات العامة إلى 20%، وأعطى العديد من المزايا لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فالجرفة أولت منذ نشأتها اهتماماً بالغاً بدعم وتشجيع الصناعة؛ حيث كان أول مؤتمر نظّمته الجرفة مخصصاً لبحث قضايا وشؤون الصناعة في الكويت في مايو 1962، وفي عام 1966 تقدمت الجرفة باقتراح إنشاء صندوق التنمية الصناعية، والذي كان نواة للتفكير بإنشاء بنك الكويت الصناعي، كما أقامت الجرفة ندوة في أواخر أبريل 2001 تحت عنوان "أفضلية الشراء للمنتج الوطني".

وتوالت جهود الجرفة في هذا المجال، ولعل أحدثها لقاء لجنة الصناعة والعمل بالجرفة في مايو 2016 مع وكيل وزارة الأشغال العامة وكبار المسؤولين في



مقترحات وحلول

ولا يقف دعم المنتج المحلي عند حد إعطاء الأفضلية في المشتريات الحكومية، أو تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهناك العديد من السبل الأخرى التي يمكن تطبيقها لتشجيع الصناعة المحلية ودعم منتجاتها، لعل أهمها أن تكون الهيئة العامة للصناعة هي المرجعية للقطاع الصناعي؛ بحيث تختص بكل ما يتعلق بتنمية النشاط الصناعي، وأن يتم الاهتمام بالبنية التحتية للجودة بما تشمله من مواصفات ومختبرات، وذلك لضبط حركة الواردات من السلع غير المطابقة للمعايير، والتي تنافس منتجاتنا المحلية بصورة غير عادلة وغير متكافئة، مع ضرورة إعادة النظر في الرسوم غير المبررة التي يتحملها القطاع الصناعي، والتي تثقل كاهل الصناعيين وتضعف من تنافسيتهم.

وتتمثل أهداف الجهاز في تعزيز ثقافة المنافسة الحرة، ورفع أداء السوق وتنشيط التنمية الاقتصادية، وتحسين البيئة التنافسية في الاقتصاد الوطني، وتحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني، كما أنه يتولى وضع السياسات والإجراءات اللازمة لحماية المنافسة وتدعيمها، وتلقي الإخطارات والطلبات والشكاوى واتخاذ إجراءات التقصي والبحث والاستدلال فيها، والتحقيق في الممارسات الضارة بالمنافسة، وتلقي طلبات الإعفاء ومنح التصريح ببعض الممارسات، وتلقي الإخطارات بشأن الاندماجات والاستحوادات، وإجراء الدراسات والبحوث لتقييم المنافسة، واقتراح القوانين واللوائح المتعلقة بحماية المنافسة، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين، ونشر الوعي والثقافة التنافسية بين جميع القطاعات، وإقامة برامج تدريب وتطوير وتثقيف ذات الصلة والتعاون الدولي في مجالات المنافسة مع الأجهزة المماثلة لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الدولية.

أشار إلى تبني الحرف الصناعية وتحويلها إلى منشآت صناعية

تقي: نخطط لاستراتيجية تواكب النمو الصناعي



أكد المدير العام للهيئة العامة للصناعة السيد عبدالكريم تقي عبد الكريم أن الهيئة تهدف إلى تبني الحرف الصناعية، وتحويلها إلى منشآت صناعية كويتية، تمثل قيمة مضافة للصناعات المحلية.

وقال تقي، خلال افتتاح معرض الفحيحيل الحرفي برعاية الهيئة، في خطوة تهدف إلى دعم وتشجيع الابتكارات والمنتجات الوطنية: إن هذا المعرض يعكس قدرات الشباب الكويتي في تطوير الحرف والصناعات الوطنية، مؤكداً أن ما شاهده من منتجات خلال المعرض يدل على الطفرة الحرفية للصناعات الكويتية والمشمولة بالتكنولوجيا في معظمها.

منتجات متنوعة

وأضاف أن معرض الفحيحيل للصناعات الحرفية ينطلق من تأسيس الكويت على التجارة والصناعات الحرفية، بهدف إعادة تنمية هذا المجال وتحويله إلى شبه صناعات، مبيناً أن الوجة الصناعي في الآونة الأخيرة اختلف في مجمع الفحيحيل إلى منتجات متنوعة تعتمد على التكنولوجيا.

وبين أن الحاضنات تتبنى الأفكار والابتكارات الجديدة، مما يدفع إلى صناعيين جدد وصناعات متطورة للمرحلة المقبلة، لافتاً إلى جودة المنتجات الوطنية للحرفيين والمخترعين الكويتيين ورغم صغر مساحتها



الشداية إلى جانب منطقة النعائم الاقتصادية، حيث تمكن الصناعة من الخروج للرؤى لإنجاز وتنفيذ خطط.

مناطق صناعية

وأضاف أن «إدارة المناطق الصناعية ستسند للقطاع الخاص، ويظل الجهاز الحكومي متابعا ومشرفا عليها، نظرا لوجود خبرة وإمكانات مالية كبيرة لدى القطاع الخاص، على أن تكون الأيدي العاملة المشاركة معنا من جانب القطاع الخاص من العمالة الوطنية».

وحول دعم هيئة الصناعة لتبني ورعاية الإبداعات والمبادرات، ذكر تقي ان مجمع الفحيحيل الصناعي يعد إحدى دعائم الرعاية، نظرا لانخفاض الإيجارات، ورغم صغر المساحات فإنها تستوعب عددا كبيرا من الحرفيين، فضلا عن ذلك فإن كل من يتحول من حرفة إلى منشأة يعفى من الجمارك، إضافة إلى أن إقامة مثل هذه المعارض تمثل دعما لاسيما الاتجاه إلى إقامة معارض خارجية لتشجع على تسويق منتجات المبادرين.

بنحو 80 مترا مربعا إنما يشجع على تسويق هذه المشاريع في الأسواق العالمية، عبر توجيه هؤلاء للمشاركة في المعارض العالمية لتسويق المنتج الكويتي.

نمو صناعي

وحول التوسع في الأراضي التخزينية والصناعية لاستيعاب تزايد معدلات المنتجات أفاد تقي بأن الهيئة تخطط لوضع استراتيجية تواكب متطلبات النمو الصناعي والتخزيني، إضافة إلى ذلك يتم حاليا تطوير منطقتي الشداية والنعائم لاحتضان النمو الصناعي في الدولة. وذكر أن الهيئة مقبلة على مجموعة مشاريع وإزالة المعوقات لمنطقتي الشداية والنعائم لدعم الصناعات الكويتية، لافتا إلى أن «التنمية الصناعية ليست مجرد كلمة، بل وجود وتكوين صناعات عبر تحفيز ودعم المبادرين والحرفيين، وهذا دورنا لتحقيق التنمية الصناعية كداعم للاقتصاد الوطني».

وفيما يتعلق بالرؤية المستقبلية لهيئة الصناعة، قال إن المساعي جادة للمرحلة الأولى من



نتيجة الجهود الكبيرة المبذولة من الحكومة الكويت ضمن أفضل التصنيفات عالمياً¹³



أنهى الاقتصاد الكويتي عام 2018 بنظرة مستقبلية مستقرة وتصنيف ائتماني عال أجمعت عليه وكالات التصنيف الائتمانية العالمية الرئيسية الثلاث؛ إذ ثبتت وكالة (ستاندرد آندبورز) تصنيفها للبلاد عند (إيه. إيه) في حين أبقته (موديز) عند (إيه.إيه.2) و(فيتش) عند (إيه.إيه.).

وحازت الكويت التصنيف الائتماني الأعلى نتيجة جهود كبيرة من وزارة المالية الكويتية وبنك الكويت المركزي عبر السياسات النقدية والمالية التي ساهمت في المحافظة على استقرار الاقتصاد الوطني في ظل الأزمات التي شهدتها المنطقة والاقتصاد العالمي خلال فترة السنوات الأربع الماضية لتنعكس على تصنيف البلاد، وبقائها ضمن أفضل التصنيفات على مستوى العالم.

السياسات النقدية المقابلة المتبعة في البلاد. وأجمعت وكالات التصنيف الثلاث في تقاريرها عن وضع المالية العامة الكويتية على "أن قوة تصنيف الكويت يعود بالدرجة الأولى إلى أوضاعها المالية والخارجية القوية بشكل استثنائي؛ حيث يقدر سعر برميل النفط التوازني للموازنة العامة للكويت بنحو 56 دولاراً، وهو السعر الأدنى بين الدول المصدرة للنفط والمقيمة من قبل وكالة "فيتش".

وأكدت "ستاندرد آندبورز" أن صافي أوضاع الأصول الحكومية الخارجية للكويت تستمر في

وشهدت الفترة الممتدة من عام 2014 حتى الآن تراجعاً دراماتيكياً في إيرادات الدولة نسبته 60 في المئة نتيجة الهبوط القياسي لأسعار النفط الذي دفع البلاد إلى التوجه للاستدانة من الأسواق العالمية بإصدار سندات دولية.

وفي ذات الوقت شهدت أسواق النقد تطورات مهمة تمثلت في تخلي معظم الاقتصادات الرئيسية عن سياسات التيسير النقدي المتبعة بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 ، وبدأت في رفع أسعار الفائدة على عملاتها، والتي كان من شأنها أن تؤثر في تصنيف الكويت لولا

من هذه التقديرات نتيجة التحسن الذي شهدته أسعار النفط خلال العام الحالي

وجاء تحسن أسعار النفط نتيجة الجهود التي بذلتها الكويت منذ العام الماضي إلى جانب منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" للوصول إلى اتفاقية مع الدول من خارج المنظمة أسفرت عن تحديد سقف الإنتاج، وسحب الفائض من الأسواق العالمية، وهو ما ساهم بتعافي أسعار النفط تدريجياً.

وأجمعت وكالات التصنيف الائتمانية على ضرورة مواصلة البلاد لمسيرة الإصلاح الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات، وإشراك القطاع الخاص في الاقتصاد، وجعله المحرك الرئيس له من خلال برامج الشراكة والتخصيص.

ويذكر أن وكالات التصنيف العالمية تستعمل رمزاً لوصف الجدارة الائتمانية تبدأ من (AAA) كأعلى تصنيف ائتماني نزولاً للتصنيفات الائتمانية الأقل جدارة؛ إذ إن الرموز (إيه.إيه.إيه) و(إيه.إيه.موجب) تعطي للتصنيف الائتماني الأكثر أماناً بالعالم تليها كل من (إيه إيه) و(إيه.إيه.سالب) و(إيه.موجب) للجدارة الائتمانية العالية.

توفير مساحة للحكومة لضبط أوضاع المالية العامة تدريجياً خصوصاً أنها مدعومة برصيد كبير من الأصول المالية والتي اعتبرتها "كافية" لمقابلة المخاطر المتعلقة بكل انخفاض في أسعار النفط، وعدم تنويع الاقتصاد الكويتي وتصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

وكانت الكويت مولت عجز الموازنة العامة بشكل رئيس خلال السنوات التي شهدت عجزاً من خلال السحب من صندوق الاحتياطي العام، وبعض إصدارات سندات الدين التي تمت بمرسوم القانون في أكتوبر عام 2017.

وأصدرت الكويت أول سنداتها الدولية السيادية في عام 2017 ولم يتم الإصدار بعدها لانتهاج مدة القانون القديم بانتظار قانون جديد للدين العام.

وتأتي تقديرات وزارة المالية الكويتية للعجز المالي للبلاد خلال العام المالي (2018/2019) بنحو 6.5 مليارات دينار كويتي (21.5 مليار دولار أمريكي) بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة على أن يصل إجمالي إيرادات الكويت نحو 15 مليار دينار (نحو 49.5 مليار دولار).

ويقابل هذه الإيرادات مصروفات تقدر بنحو 21.5 مليار دينار (نحو 70.9 مليار دولار) في وقت يبدو أن الحساب الختامي للسنة المالية سيخفض

"فيتش": إن قوة تصنيف الكويت يعود بالدرجة الأولى إلى أوضاعها المالية والخارجية القوية

"ستاندرد آندبورز": صافي أوضاع الأصول الخارجية يوفر مساحة لضبط الأوضاع المالية العامة

الوكالات الائتمانية أجمعت على أنه يتمتع بنظرة مستقبلية مستقرة وتصنيف ائتماني عالٍ

السياسات النقدية حافظت على استقرار الاقتصاد في ظل توتر الأوضاع السياسية

مجلة
الصناعة والتنمية



شاركونا

أسرة تحرير مجلة الصناعة والتنمية التي تصدرها دورياً الهيئة العامة للصناعة ترحب بمشاركة كل الزملاء والزميلات والأساتذة الكرام من مختلف التخصصات الاقتصادية والصناعية من خلال نشر دراساتهم وبحوثهم أو أية مقالات تخصصية ترغبون في نشرها وفقاً لما يلي:

1 - ألا يزيد عدد كلمات المقال على 500 كلمة.

2 - يزود المقال بالرسومات والأشكال أو الصور على أن تكون هذه الصور طالحة للاستخدام في الطباعة high resolution

3- على صاحب المقال إرفاق صورة شخصية وإيضاح المسمى الوظيفي والإدارة التابع لها.

4- يمكن إرسال كل مشاركاتكم باسم رئيس التحرير على البريد الإلكتروني التالي:

almujanni@hotmail.com

للاستفسار : 25302637 - 66660067

@Social_Pai



@PAI_KW

شريكك في المذاق
Partner in Taste



حبة.. ورا.. حبة

بسكويتي بالشوكولاتة



Instagram Facebook YouTube Twitter kfmkuwait
kuwaitflourmills.com

THE KEY

in building Kuwait's future



**A SOLID FOUNDATION
FOR FUTURE GENERATIONS**



كديد الكويت KUWAIT STEEL

الشركة المتحدة لصناعة الحديد (ش.م.ك.م.)

United Steel Industrial Co. (K.S.C.C.)

Tel.: +965 2320 0000 - Fax: +965 2326 1283

E-mail: commercial@kwtsteel.com - web.: www.kwtsteel.com

